وحدة متابعة تنفيذ
رؤية عُمان 2040

تقرير رؤية عُمان 2040

2022-2023

الإصدار: يونيو 2023

رؤية عُمان 2040
OmanVision

تقرير رؤية عُمان 2040

2022-2023

من النطق السامي

«سنحافظُ على مصالحِنا الوطنيةِ باعتبارِها أهمَّ ثوابتِ المرحلةِ القادمةِ التي حددتْ مساراتِها وأهدافَها «رؤيةُ عُمان 2040» سعياً إلى إحداثِ تحولاتٍ نوعيةٍ في كافة مجالاتِ الحياةِ، مجسدةً الإرادةَ الوطنيةَ الجامعة. إنَّ إنجاحَ هذهِ الرؤيةِ مسؤوليتُنا جميعاً - أبناءَ هذا الوطنِ العزيزِ- دونَ استثناء، كلٌ في موقعِه، وفي حدودِ إمكاناتِه ومسؤولياتِه».

هيثــم بــن طــارق
سلطــان عُمــان

قائمة المحتويات

09 | كلمة معالي الدكتور رئيس الوحدة

13 | المحور الأول: المنظومة الشاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040

37 | المحور الثاني: الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040

107 | المحور الثالث: البرامج الوطنية

119 | الجهود الاتصالية والإعلامية لرؤية عُمان 2040

123 | الخاتمة

معالي الدكتور خميس بن سيف بن حمود الجابري

رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040

تسير رؤية عُمان 2040 بوضوح في التوجهات وتصاعد في وتيرة الأعمال التنفيذية للخطط المنبثقة عنها، وقد أثبتت خلال ما مضى من عمرها أنها المرجع التخطيطي للتنمية الشاملة على المستوى الوطني، وأنها المظلة الأشمل للبرامج الوطنية التي تقودها الجهات الحكومية ذات العلاقة نحو تحول اقتصادي واجتماعي على طريق تحقيق الرؤية.

وإننا في وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 كما في بقية الجهات الحكومية، نستذكر بفخر واعتزاز أن هذه الرؤية حظيت باهتمام سلطانين عزيزين على قلوبنا جميعا؛ فوجّه المغفور له بإذن الله السلطان قابوس بن سعيد «طيب الله ثراه» بالشروع في تطويرها وبلورتها بمشاركة مجتمعية لتكون مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ومستشرفة للمستقبل بموضوعية، وليتم الاعتداد بها كدليل ومرجع أساسي لأعمال التخطيط خلال الفترة من 2021م وحتى 2040م؛ ويشاء القدر السعيد أن يقود بناء هذا المشروع الوطني مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق «حفظه الله ورعاه»، لتأتي الرؤية معبرةً عن المواطن العُماني ملبية لطموحاته لمستقبلٍ أكثر ازدهاراً ونماءً، مرتكزة في أولوياتها المختلفة على أربعة محاور: الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي، والبيئة المستدامة، مؤكداً جلالته «أيّده الله» بأن تنفيذ هذه الرؤية هي مسؤوليتنا جميعاً أبناء هذا الوطن العزيز كل في مجاله وفي حدود إمكانياته ومسؤولياته.

وقد جاء إنشاء وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 -بالمرسوم السلطاني رقم (2020/100)- كمطلب جوهري نحو تحقيق ما تصبو إليه رؤية عُمان 2040، وتنطلق أسس متابعتها من حقيقة أنها أوجدت لمتابعة تحقيق الرؤية وتقديم الدعم والمساندة للجهات الحكومية المختلفة المعنية بتنفيذها، وعلى الوحدة أن تعمل على تعزيز الشراكة الفاعلة بين هذه الجهات ومساعدتها في مواجهة التحديات التي تعترضها في تنفيذ مستهدفاتها. لذلك، تحرص الوحدة على التأكيد بصورة مستمرة على مجموعة من المبادىء: الشراكة (إنجاح الرؤية مسؤوليتنا جميعاً)، المسؤولية (الجهة المعنية بالتنفيذ هي المسؤولة عن ضمان تحقيق مستهدفات مؤشرات الرؤية)، المرونة (وثيقة الرؤية أُعدت لتكون قابلة للتحديث ومواكبة المستجدات العالمية والمحلية)، التكامل (الوحدة وُجدت لمساندة الجهات والتكامل معها لتحقيق الرؤية).

ومع دخول رؤية عُمان 2040 حيز التنفيذ في شهر يناير 2021م، عمدت الوحدة إلى تهيئة البنية التخطيطية السليمة للرؤية عبر معالجة الفجوات ذات الصلة بمؤشرات الرؤية والتأكد من اتساقها مع أهداف أولويات الرؤية، وفي الوقت

ذاته التركيز على تحديد أدوار كل جهة حكومية في تنفيذ توجهات الرؤية عبر مشروع تصميم بطاقة للقياس، والتأكد من ربط هذه المؤشرات بخطط تنفيذية سنوية للجهات المعنية ومشاريع ومبادرات تفصيلية، وفي مسار آخر، العمل على تهيئة الجهات الحكومية لآليات العمل بالمؤشرات ونقل المعرفة اللازمة لها في إعداد الخطط التنفيذية، فضلاً عن إنشاء مكاتب للرؤية وضمان إلمامها بالأدوار المطلوبة منها، والتي تشكّل حلقة الوصل على المستوى الفني بينها وبين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040.

وإيماناً من الوحدة بأهمية وجود هذه المكونات والتي يعد كل واحد منها مشروعاً هاماً - بحد ذاته - فقد سعت للتركيز على تطويرها من خلال فرق عمل مخصصة وورش فنية بين الوحدة ومختلف الجهات ذات العلاقة، وذلك للوصول إلى منظومة متابعة شاملة ومتكاملة لتحقيق الرؤية تتكون من المسار التخطيطي المترابطة مكوناته بدءًا من مؤشرات الرؤية، وصولاً إلى الخطط التنفيذية التفصيلية للمبادرات والمشاريع، والمسار التنفيذي الذي يبدأ من مكاتب الرؤية، وصولاً إلى مجلس الوزراء/ اللجان التابعة له، ومسارات المتابعة والتقارير، وتساند هذه المنظومة حزمة من البرامج التمكينية والإسنادية. وتعمل الوحدة على ضمان تحقيق التكامل مع مختلف الجهات المعنية في بناء هذه المنظومة لحين اكتمال كافة مكوناتها.

ولكون جاهزية المنظومة أعلاه تستغرق وقتاً حتى تكتمل بصورتها الشاملة، ونظراً لظروف المرحلة الاقتصادية والمالية والصحية والبيئية، كان لا بد من التركيز بصورة مباشرة على أولويات محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة (أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، أولوية الاستثمار والقطاع الخاص والتعاون الدولي، أولوية سوق العمل والتشغيل، أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة، أولوية البيئة والموارد الطبيعية)، وبما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021م ـ 2025م)، وذلك من خلال تطوير مجموعة من البرامج الوطنية (البرنامج الوطني للتشغيل والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات والبرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي والبرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي والبرنامج الوطني

للحياد الصفري وبرنامج التحول الرقمي الحكومي) تعمل على الدفع بمؤشرات هذه الأولويات، ولا يزال العمل مستمراً في التركيز على تطوير مبادرات وبرامج تنفيذية تتطلبها المرحلة سواء في محور الاقتصاد والتنمية أو في المحاور الأخرى.

وانطلاقاً من أسس الشفافية والمشاركة المجتمعية التي تنتهجها الوحدة؛ يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا التقرير الذي يعكس الجهود التنفيذية والإنجازات المحققة التي نفخر بها جميعاً نحو تنفيذ رؤية عُمان 2040 خلال العام المنصرم (2022م) مع بعض التحديث للمستجدات في بداية العام الحالي وفق المسارات آنفة الذكر، واضعين نصب أعيننا بأن الطريق لا يزال أمامنا طويلاً للوصول إلى غايتنا المنشودة في هذه الرؤية، وأن التحديات التي تعترضنا لن تزيدنا إلا إصراراً وعزيمة لبذل جهود مضاعفة للتغلب عليها وتحقيق المزيد من الإنجازات بإذن الله.

أنتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر والامتنان ليس لمنتسبي وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 فقط الذين لم أرَ منهم سوى التفاني والإخلاص والإصرار على تحقيق المطلوب منهم والبحث الدؤوب عن الحلول الإبداعية للتغلب على ما يعترض طريقهم من تحديات، وإنما لجميع الجهات الحكومية التي تبدي قدراً عالياً من المسؤولية والإدراك لأهمية تنفيذ مستهدفاتها في الرؤية - كل في مجاله - وتفهّمها كذلك وتقديرها لأدوار الوحدة كمتابع ومساند وداعم لها في هذا العمل الوطني الهام. وأقدم شكري العميق لشركائنا في رؤية عُمان 2040 من المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة والقطاع الخاص لما يقدموه من مساهمة فاعلة ودعم متواصل للجهود المبذولة في تحقيق الرؤية.

علينا جميعاً أن نفخر بهذه الرؤية التي رسمنا معالمها وأهدافها ومساراتها معاً، ونتابع الآن جهودها التنفيذية معاً، ماضين - بعون الله - بإصرار وعزيمة نحو تذليل كل الصعاب والتحديات التي تعترض طريقنا لنتمكن من إضافة المزيد من الإنجازات نحو نهضة متجددة يقودها بنهج حكيم مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم «حفظه الله ورعاه»؛ سائلين الله العلي القدير أن يحفظ هذا الوطن العزيز ويسخر له كل الإمكانات والطاقات نحو التقدم والرفعة والازدهار، وأن يحفظ مولانا المعظم ويمده بالصحة والعافية والعمر المديد ـ إنه سميع مجيب الدعاء.

المحور الأول

المنظومة الشاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040

إن تحقيق رؤية عُمان 2040 وتوجهاتها الاستراتيجية هي عملية تكاملية تشمل مختلف القطاعات في المنظومة الحكومية، كل مؤسسة حسب طبيعة الأدوار الموكلة إليها.

المنظومة الشاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040

حرصت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 على وجود منظومة شاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040، وأن تكون مكتملة الأركان ابتداء من التخطيط ثم التنفيذ ثم المتابعة، لضمان تحقيق أهداف الرؤية عبر تضمين هذه الأهداف في العمليات التخطيطية والتنفيذية ومتابعة تحقيقها.

وقد عكفت الوحدة منذ إطلاق الرؤية على استكمال مكونات هذه المنظومة وسد الفجوات القائمة وإيجاد حلول للتحديات التي تعيق اكتمال المنظومة مع الجهات ذات الشأن، كما قدمت الوحدة الدعم والمساندة اللازمة للجهات الحكومية لتفعيل هذه المنظومة ومراجعة فاعليتها بهدف التحسين المستمر.

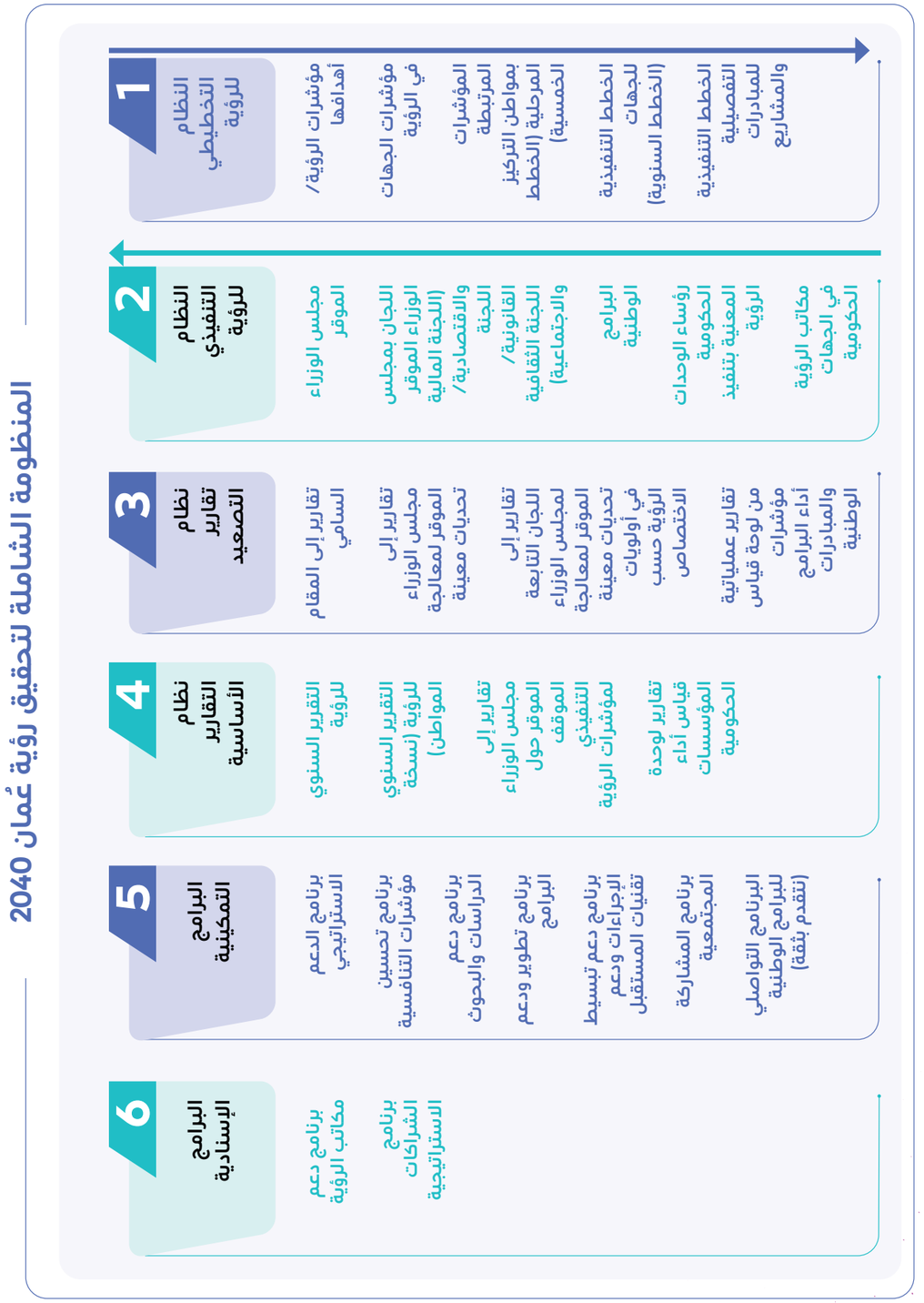

النظام التخطيطي للرؤية

يهدف النظام التخطيطي إلى ضمان اتساق العمليات التخطيطية ابتداء من الأهداف الاستراتيجية للرؤية ومؤشراتها وانتهاء بالمستوى العملياتي متمثلاً في الخطط التفصيلية للمبادرات والمشاريع.

مؤشرات الرؤية

حددت رؤية عُمان 2040 مجموعة من المؤشرات الدولية والوطنية ضمن كل أولوية من أولوياتها، وتُعنى هذه المؤشرات بقياس مدى تحقيق رؤية عُمان 2040، من خلال الجهود المبذولة في تحقيق التوجهات والأهداف الاستراتيجية لأولويات الرؤية. وتستهدف سلطنة عُمان تحقيق تصنيف معيّن أو قيمة معيّنة في هذه المؤشرات في فترات معينة خلال الأعوام المقبلة وصولاً إلى عام 2040.

وقد برزت خلال الفترة الماضية بعض التحديات المتعلقة بفاعلية هذه المؤشرات في قياس الأثر المنشود، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية التي تعتمد فيها سلطنة عُمان على المنظمات الدولية المعنية بإصدار هذه المؤشرات، إذ من الملاحظ أن بعض المنظمات توقّفت عن احتساب وإصدار مؤشراتها مما يجعل التنبؤ باستمرارية هذه المؤشرات صعباً، كما أن منهجية احتساب هذه المؤشرات تتغير باستمرار مما يجعلها أهدافاً متحركة من الصعب الاعتماد عليها في العمليات التخطيطية كمقياس لتحقّق الرؤية.

ولضمان تحقيق مستهدفات الرؤية والتحقق من مدى فاعلية مؤشراتها في قياس وتقييم مسار تحقيق الرؤية؛ كان من الأهمية العمل على مراجعة هذه المؤشرات وإعادة هندستها بما يخدم الهدف من وجودها كأدوات قياس للأهداف المنشودة في أولويات الرؤية، ولهذا تم تشكيل فريق مكوّن من وزارة الاقتصاد والوحدة والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات لمراجعة مؤشرات الرؤية ودراسة أولوياتها بشكل تفصيلي من حيث: ارتباطها بالأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالأولوية، وتغطيتها للجوانب الرئيسية لسلسلة القيمة الخاصة بالأولوية، ووضوح قياس المؤشرات للأثر المنشود من كل أولوية وتحديد ما يتوجب تعديله منها أو تطويره أو إضافته، والخروج بمستهدفات واضحة لكل خمس سنوات: (2025، 2030، 2035، 2040).

وخلصت مراجعة مؤشرات الرؤية إلى التركيز على المؤشرات ذات الأثر الأعلى، وتقليص عدد المؤشرات من 68 مؤشراً إلى 39 مؤشراً من بينها 5 مؤشرات دولية و 34 مؤشراً وطنياً، والعمل حالياً في مراحله الأخيرة لتحديد مستهدفات هذه المؤشرات.

أولاً: المؤشرات الدولية:

- دمج أهم المؤشرات الدولية المرتبطة بأولويات الرؤية وتؤثّر على تنافسية سلطنة عُمان عالمياً ضمن مؤشر واحد تحت مسمى: نسبة التحسن في تصنيف سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية التنافسية، ويشمل: مؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر مدركات الفساد، ومؤشر الأداء البيئي، ومؤشرات الحوكمة العالمية وهي سيادة القانون، وكفاءة الحكومة، والجودة التنظيمية؛ بحيث يسهل - من خلال هذا المؤشر - متابعة تنافسية سلطنة عُمان عالمياً ومواكبة أفضل الممارسات الدولية.
- اقتراح مؤشر (TIMSS) أو مؤشر (PISA) ضمن أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية عوضاً عن مؤشر تنمية التعليم للجميع، وذلك بسبب توقف إصدار الأخير من قبل المنظمة المعنية، خاصة أن المؤشرين المقترحين يعتبران مؤشرات تخصصية مباشرة تقيس جودة التعليم.
- الإبقاء على عدد من المؤشرات الأخرى دون تغيير مثل: مؤشر تصنيف (QS) للجامعات المدرج ضمن أولوية التعليم، ومؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة المدرج ضمن أولوية الصحة، ومؤشر التطوير الاقتصادي المدرج ضمن أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، نظراً لكونها مؤشرات دولية تخصصية مباشرة تقيس مسار الأولويات بدقة ووضوح.

ثانياً: المؤشرات الوطنية:

تصنيف المؤشرات الوطنية ضمن 3 أقسام على النحو التالي:

- المؤشرات الاستطلاعية: تضم 5 مؤشرات مترابطة لقياس رضا المجتمع؛ تعزيزاً لمبدأ التشاركية، وتعتبر هذه المؤشرات أيضاً مؤشرات مساندة للبيانات الإدارية.
- المؤشرات الإحصائية: تضم 25 مؤشراً إحصائياً مباشراً يركّز على قياس الأثر في الأولويات ذات العلاقة.
- المؤشرات المركّبة: تضم 4 مؤشرات مركّبة تجمع خصائص المؤشرات الاستطلاعية والمؤشرات الإحصائية معاً، وتستهدف تحقيق الشمولية في تغطية متطلبات الأولويات ذات العلاقة.

وسيتم في المحور الثاني من هذا التقرير تسليط الضوء على وضع المؤشرات الحالية للرؤية، وإدراجها تحت كل أولوية من أولويات الرؤية بما يعكس النتائج التي تم التوصل إليها خلال مراجعة المؤشرات، علماً بأن نتائج معظم المؤشرات تحتاج إلى ما لا يقل عن سنة أو سنتين حتى تعكس أثر الجهود المبذولة في إطارها، وبالتالي فإن النتائج الحالية لا تعكس بالضرورة الجهود المبذولة في عام 2022، كما أن بعض المؤشرات الوطنية لن تظهر نتائجها النهائية لعام 2022 إلا في الربع الأخير من عام 2023. وسيتناول المحور كذلك قائمة المؤشرات المقترحة لكل أولوية.

مؤشرات الجهات في الرؤية

عملت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 على إيجاد إطار متكامل لتحديد مستهدفات الجهات في سبيل تنفيذ دورها في تحقيق الرؤية، وذلك بناءً على تحليل وتقييم متطلبات عناصر التخطيط من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التنفيذي، وتم تقييم الوضع الراهن وتحليل جميع المنطلقات الأساسية في منظومة التخطيط والتي تمثلت في: أولويات وتوجهات رؤية عُمان 2040، والاستراتيجيات القطاعية والمؤسسية للجهات - إن وجدت - ثم مواءمتها مع أهداف خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025). وتم النظر بعناية في أدوار كل جهة من حيث: اختصاصاتها، ومشاريع الخطط الاستراتيجية والسنوية لعام 2022، ودور الجهة في تحقيق أهداف البرامج الوطنية وقدرتها على إدارة الملف بكفاءة.

وقد تم العمل بشكل متكامل وبتعاون تامّ بين الوحدة والجهات الحكومية المعنية وعلى كافة المستويات لإعداد بطاقة مؤشرات الجهات وتحديد النسب المستهدفة لكل مؤشر خلال فترات زمنية محددة، وتشكّل هذه البطاقات القاعدة الأساسية التي تنطلق منها الجهات الحكومية عند إعدادها لخططها السنوية؛ لتكون العملية التخطيطية لكافة الجهات متسقة فيما بينها.

وقد خلص العمل في مرحلته الأولى إلى استكمال التوافق والاعتماد لـ 40 جهة حكومية واعتماد بطاقات مؤشراتها بين أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوحدات الحكومية ومعالي رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040. وقامت الوحدة بإعداد خطة المرحلة الثانية التي تستهدف عدداً من الجهات الحكومية الأخرى، وتشمل تطوير بطاقات مؤشرات للمحافظات واعتمادها.

مؤشرات الجهات في الرؤية

الجهة	عدد المؤشرات الرئيسية	عدد المؤشرات الفرعية	عدد مؤشرات المعايرة الدولية
وزارة التراث والسياحة	20	9	1
جامعة السلطان قابوس	27	12	4
الادعاء العام	8	3	2
الأكاديمية السلطانية للإدارة	13	2	2
المجلس العُماني للاختصاصات الطبية	12	4	0
الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي	15	7	2
جامعة التقنية والعلوم التطبيقية	19	13	4
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	9	4	2
جهاز الضرائب	15	1	0
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)	14	5	0
هيئة البيئة	22	54	0
هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية	13	1	0
هيئة تنظيم الخدمات العامة	20	5	1
هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15	5	1
هيئة حماية المستهلك	15	1	0
هيئة سوق المال	17	6	0
وزارة الإسكان والتخطيط العمراني	18	2	1
وزارة الإعلام	15	1	3
وزارة التربية والتعليم	22	5	4
وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	22	6	2
وزارة الثقافة والرياضة والشباب	22	6	1
وزارة الصحة	32	7	1
وزارة الطاقة والمعادن	35	4	1
وزراة الأوقاف والشؤون الدينية	10	5	0
مجلس المناقصات	11	4	0
وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	20	9	0
هيئة الطيران المدني	13	2	0
هيئة تنظيم الاتصالات	21	2	1
وزارة الداخلية	10	1	2
وزارة التنمية الاجتماعية	32	11	3
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة	13	2	0
وزارة الخارجية	8	3	2
جهاز الاستثمار العُماني	14	4	0
وزارة الاقتصاد	19	13	2
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	23	14	4
وزارة العمل	16	6	2
وزارة المالية	13	3	2
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	21	2	7
وزارة العدل والشؤون القانونية	7	1	2
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات	8	-	-

نموذج بطاقة مؤشرات الجهات

المؤشرات الرئيسية

- رفع نسبة النمو في حجم الاستثمارات الخاصة في المناطق الصناعية.
- رفع نسبة النمو في مساحات الأراضي مكتملة الخدمات.
- رفع نسبة الأشغال في المناطق الجاهزة.
- رفع نسبة المشاريع المدرجة في مناطق متخصصة في المناطق الصناعية.

المؤشرات الفرعية

- نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستهلكة

مؤشرات المعايرة الدولية

- مؤشر التطوير الاقتصادي

مؤشرات المرحلة

هي المؤشرات التي تخدم التوجّهات المرحلية والمنبثقة عن الخطط الخمسية، وتتركز في هذه المرحلة على محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة، وقد تم تطوير برامج وطنية ترتبط بشكل مباشر بأولويات المرحلة وتعتبر محركاً رئيسياً لهذه المؤشرات.

الخطط السنوية للجهات

عملت الوحدة بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد على اعتماد نموذج موحّد لإعداد الخطط السنوية لمؤسسات الجهاز الإداري للدولة، ويعول على بطاقة مؤشرات الجهات أن تكون لها المرجعية في وضع الخطط السنوية وتحديد التوجهات المستقبلية بما يخدم مستهدفات الرؤية.

وابتداء من الدورة التخطيطية لعام 2023 والتي بدأت في الربع الثالث من عام 2022، تم إدراج «مؤشرات الجهة» في الخطط السنوية للجهات الحكومية، وهذا من شأنه ضمان اتساق العمليات التخطيطية بالشكل الذي يخدم التوجهات الاستراتيجية للرؤية، إذ أن الأهداف الرئيسية للجهة ينبغي أن تنعكس على شكل مشاريع ومبادرات ومستهدفات فعّالة تساهم الجهة الحكومية في تحقيقها، وتتم متابعة تحقيقها عبر إجراءات المتابعة ربع السنوية المعتمدة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتدعم الوحدة جهود المراجعة واعتماد الخطط السنوية للجهات لضمان تضمين المؤشرات المعتمدة في بطاقات الجهات، وقد تم اعتماد الخطط السنوية لـ 50 جهة قبل نهاية عام 2022.

الخطط التنفيذية التفصيلية للمبادرات والمشاريع

تمثّل الخطط التنفيذية التفصيلية للمبادرات والمشاريع المستوى الأخير في النظام التخطيطي للرؤية، إذ أنها تركز بشكل عام على الجانب العملياتي وإدارة المشاريع المرتبطة بتحريك مؤشرات الجهات وضمان حوكمتها ومتابعتها وفق الإطار الزمني المعتمد في الخطة، وتلعب مكاتب الرؤية في الجهات الحكومية الدور الأكبر في ضمان تنفيذ هذه الخطط وإيجاد الحلول للتحديات المرتبطة بالتنفيذ والتصعيد إلى المستويات الأعلى متى ما تطلب الأمر.

النظام التنفيذي للرؤية

يبدأ النظام التنفيذي للرؤية بمكاتب الرؤية في الجهات الحكومية، والتي تتكون من فرق عمل مؤهلة تتبع رؤساء المؤسسات الحكومية، وتهدف إلى ضمان التكامل بين التخطيط والتنفيذ في هذه المؤسسات، بحيث تشكّل حلقة وصل بينها وبين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 ومنظومة الجهاز الإداري للدولة في كل ما يتعلق بضمان تحقيق مستهدفات الرؤية.

ويشمل النظام المكاتب التنفيذية للبرامج الوطنية وهي مكاتب إدارة البرامج، وتتحمل المسؤولية الكاملة لإنجاز متطلبات البرنامج ضمن الوقت المتفق عليه، والتكلفة، والنطاق، وتحقيق المستهدفات الموضحة في خطته. وقد يستعين المكتب - لحل التحديات - باللجنة الفنية وفريق الاستشاريين، والتصعيد المباشر إلى مسؤول البرنامج (الوزير المشرف) إن لزم الأمر.

كما يشمل النظام التنفيذي اللجان المنبثقة عن مجلس الوزراء والتي تشمل اللجنة المالية والاقتصادية، واللجنة القانونية، واللجنة الثقافية والاجتماعية.

البرامج الوطنية

هي برامج مسرّعة ومكثفة تستهدف إيجاد حلول للتحديات المرحلية المرتبطة بأولويات الرؤية وتحريك مؤشراتها، وتساهم في تنفيذ هذه البرامج قاعدة عريضة من الجهات المنفّذة والداعمة، وتتم المتابعة عن طريق مواءمة مؤشرات الجهة مع مؤشرات البرنامج.

وحتى تتسق العمليات في النظام التخطيطي؛ حرصت الوحدة على تطوير بطاقات مؤشرات للبرامج الوطنية والتوافق عليها مع الجهات المعنية، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة منها وبالشكل الذي يتّسق أيضاً مع مؤشرات وخطط الجهات المشرفة على هذه البرامج.

وفي عام 2022، تم إطلاق ثلاثة برامج وطنية بالتعاون مع الجهات المعنية وهي: البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنويع)، والبرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة)، والبرنامج الوطني للحياد الصفري، ليصبح مجموع البرامج الوطنية الحالية ستة برامج.

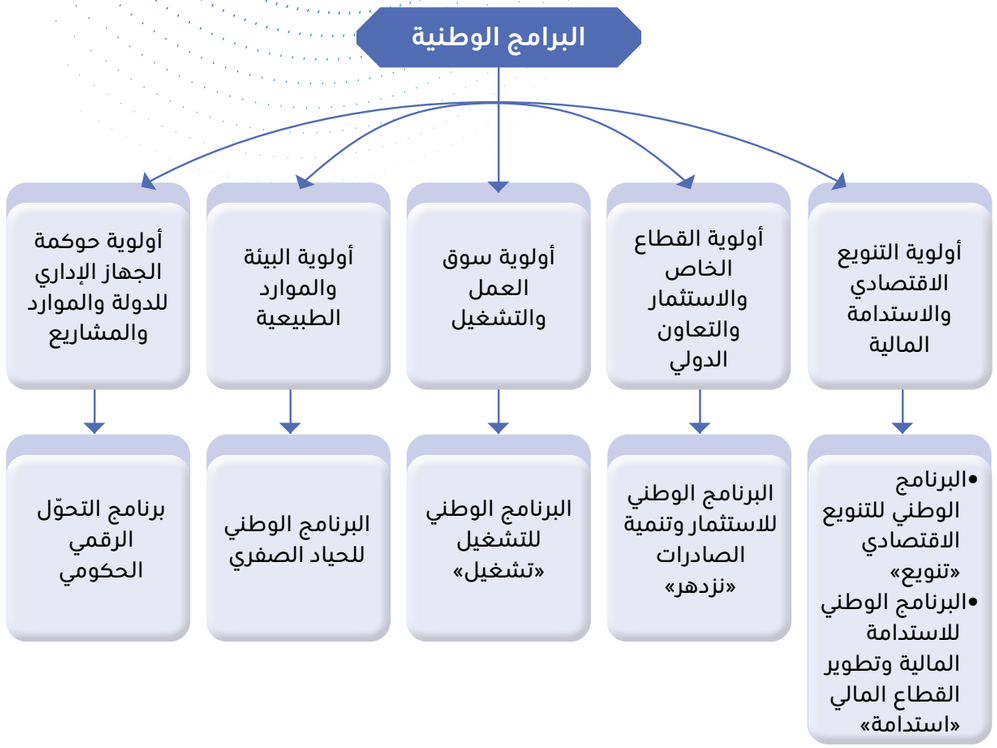

أنظمة المتابعة والتصعيد

تشمل أدوات المتابعة على مختلف المستويات والتقارير التي يتم العمل عليها، وآلية التصعيد إلى المستويات الأعلى.

لوحة المؤشرات الوطنية ولوحة قياس برامج ومبادرات الرؤية

يعتمد نجاح تنفيذ رؤية عُمان 2040 على استخدام أدوات فعالة لإدارة ومراقبة الأداء وقياس مدى التقدم في تحقيق المستهدفات قصيرة وطويلة المدى. وبناءً عليه، تم العمل على:

لوحة المؤشرات الوطنية: تعمل الوحدة بالتعاون مع الجهات المعنية على تطوير لوحة للمؤشرات الوطنية؛ ومن المتوقع أن تقدّم نظرة شاملة لمدى التقدم في الجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات، والأثر المنشود في إطار مؤشرات رؤية عُمان 2040. وسيتم تطوير اللوحة بشكل يضمن استيعاب كافة بيانات قياس الأداء، وتقارير الموقف التنفيذي للجهود، وتوفيرها بصورة مباشرة.

لوحة قياس برامج ومبادرات الرؤية: طوّرت الوحدة هذه اللوحة لمتابعة مبادرات ومشاريع البرامج الوطنية للرؤية، ومبادرات الرؤية لدى الجهات الحكومية، وتتضمن اللوحة قائمة بالمبادرات المرتبطة بهذه البرامج ونسب الإنجاز والقيمة المتحققة من هذه المبادرات.

التقارير

تم اعتماد مجموعة من التقارير الدورية التي توضح مسار الجهود التنفيذية للرؤية، ويتم إعدادها بناءً على طبيعة الاستخدام والفئة المستفيدة أو المطلعة عليها، وقد تكون دوريتها أسبوعية، أو شهرية، أو ربع سنوية، أو نصف سنوية، أو سنوية، ويتم تقديم هذه التقارير عبر وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 أو الجهات واللجان المعنية بأحد مسارات تنفيذ الرؤية.

وتنقسم التقارير إلى نوعين، الأول هو تقارير التصعيد وتشمل التقارير التي يتم رفعها إلى المقام السامي، وإلى مجلس الوزراء الموقر لمعالجة تحديات معينة، وإلى اللجان التابعة لمجلس الوزراء لمعالجة تحديات معينة في أولويات الرؤية - حسب الاختصاص، وتقارير عملياتية من لوحة قياس مؤشرات أداء البرامج والمبادرات الوطنية، أما النوع الثاني فهو التقارير الأساسية مثل التقرير السنوي للرؤية، والتقارير التي يتم رفعها إلى مجلس الوزراء حول الموقف التنفيذي لمؤشرات الرؤية، وتقارير التغذية الراجعة لقياس أداء المؤسسات الحكومية.

آلية التصعيد

حددت الوحدة مساراً واضحاً لتصعيد أية تحديات تواجهها البرامج والمبادرات والمشاريع الوطنية في كافة مراحلها، والعمل على معالجتها أولاً بأول وفق اجتماعات أو منصات ممنهجة لهذا الغرض، بدايةً بالسعي لمعالجة التحدي داخل المؤسسة، إلى تصعيده للمستويات الأعلى، مع وجود فترة زمنية محددة لهذه الآلية.

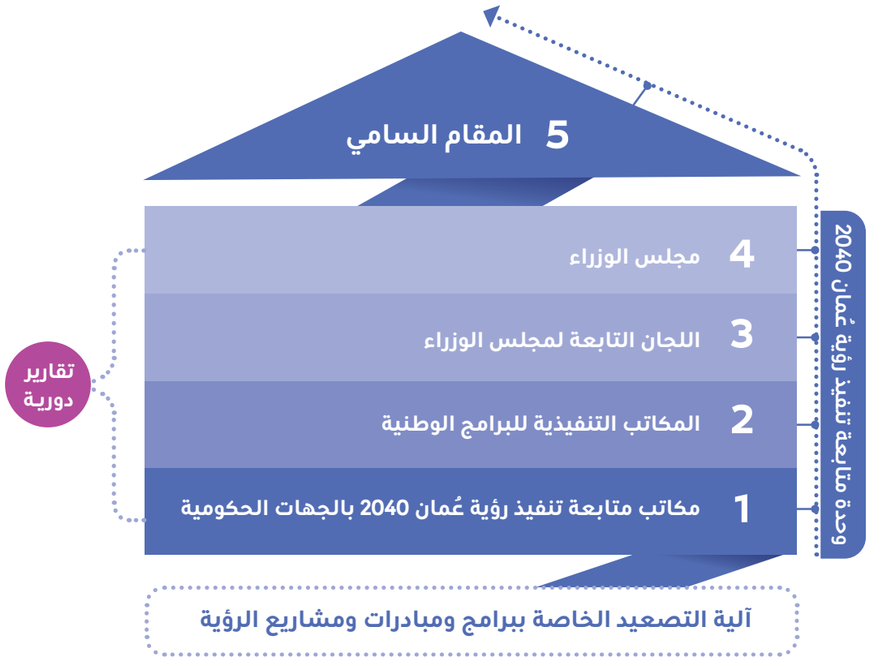

1- مكاتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بالجهات الحكومية:

يتم حل التحديات والتعامل معها عن طريق مكتب الرؤية داخل الجهة المنفذة لبرامج ومبادرات الرؤية وبإشراف مباشر من رئيس الجهة، ويعوّل على رئيس الجهة حلّ معظم المشاكل التنفيذية في هذا المستوى قبل تصعيدها إلى مستوى أعلى.

2- المكاتب التنفيذية للبرامج الوطنية:

يتم إيجاد حلول للتحديات ومعالجتها داخل المكتب التنفيذي للبرنامج عبر المدير المكلّف بإدارته، وبالتنسيق المباشر مع رئيس الجهة المشرفة عليه، والذي يعوّل عليه إيجاد حلول لمعظم المشاكل التنفيذية في إطار صلاحياته قبل تصعيدها لمجلس الوزراء.

3- اللجان التابعة لمجلس الوزراء:

تقوم اللجان التابعة لمجلس الوزراء والمعنية بقطاع محدد بالبتّ في كافة المواضيع المرفوعة من الجهات الحكومية المعنية ببرامج ومبادرات الرؤية، وفي حال تعذّر ذلك، قد ترى اللجنة الحاجة إلى رفع الموضوع إلى مجلس الوزراء للبتّ فيه.

4- مجلس الوزراء:

يقوم مجلس الوزراء بالبت في كافة المواضيع التي تعيق مسار تنفيذ الرؤية، والمرفوعة له من قبل اللجان والجهات المعنية بمسار التخطيط الاستراتيجي للرؤية وبرامج ومبادرات ومشاريع الرؤية.

5- المقام السامي:

يتم رفع المواضيع بعد دراستها وتشخيصها إلى المقام السامي للحصول على توجيهاته بشأنها.

البرامج التمكينية والإسنادية

طوّرت الوحدة مجموعة من البرامج التمكينية والإسنادية لتسريع تحقيق مستهدفات المنظومة الشاملة لتحقيق الرؤية من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التنفيذي، وتتميز هذه البرامج بأن تطويرها يتم بحسب الحاجة؛ كأن يتم الاستعانة بها لتسريع إيجاد حلول للتحديات التي تعيق مسار التنفيذ، أو يتم اللجوء إليها للتركيز على متطلبات واحتياجات تؤثر على مسار التنفيذ.

البرامج التمكينية

هي برامج تنفيذية محدودة الأمد تهدف إلى تمكين المنظومة الشاملة والجهات عن طريق دعم تنفيذ المهام المطلوبة في حال ظهور تحديات أو ضعف الجاهزية أو ظهور احتياجات لمنظومة التنفيذ لا تتقاطع مع اختصاصات الجهات.

برنامج الدعم الاستراتيجي

وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى رصد التحولات العالمية المتسارعة ودراسة تأثيراتها على مسار تحقيق رؤية عُمان 2040 بما من شأنه ضمان توجيه بوصلة الرؤية للمسار الاستراتيجي الذي تنشده.
مبررات تأسيسه	في ضوء الواقع الراهن وتحدياته والمستقبل ومتغيراته؛ فمن الأهمية بمكان التأكد من وجود مواءمة سريعة للجهود القائمة في تنفيذ الرؤية مع تلك المتغيرات والتحولات، وتوجيه بوصلة الخطط التنفيذية للرؤية نحو المسار الصحيح لتحقيق مستهدفات الرؤية في مختلف الأولويات وتقديم الدعم اللازم للجهاز الحكومي للتواكب معها.
أهدافه	- تحليل مدى تأثير هذه المتغيرات على مختلف أولويات الرؤية، وتحديد آليات ومتطلبات التعامل معها وأية إجراءات عاجلة أخرى. - الدعم الاستراتيجي لمنظومة العمل الحكومية لتكون متواكبة مع متطلبات الرؤية ومتغيراتها.
المستفيدون	- صناع القرارات والسياسات الحكومية - الجهات الحكومية/ البرامج الوطنية - فرق دعم الأولويات بالوحدة

برنامج تحسين مؤشرات التنافسية

وصف البرنامج	يدعم البرنامج مؤشرات التنافسية، ويركز على دعم ومتابعة المكتب الوطني للتنافسية في المهام الموكلة إليه لتحسين تصنيف المؤشرات/ التقارير الدولية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وذلك لضمان تطبيق وتنفيذ ما هو مطلوب من تلك الجهات، واعتماد الخطط التحسينية اللازمة لرفع وتحسين أداء سلطنة عُمان في المؤشرات والتقارير الدولية.
مبررات تأسيسه	- الحاجة لإسناد المكتب الوطني للتنافسية في عمله مع الجهات المعنية بالتحسين - تراجع تصنيف سلطنة عُمان في كافة مؤشرات التنافسية - عدم وجود آلية لتنفيذ خطط التحسين - عدم وجود آلية لمتابعة إجراءات التحسين
أهدافه	تعزيز تصنيف وتنافسية سلطنة عُمان في التقارير الدولية لتحقيق مستهدفات مؤشرات رؤية عُمان 2040.

المستفيدون	الأولويات: التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية الصحة الرفاه والحماية الاجتماعية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية القيادة والإدارة الاقتصادية البيئة والموارد الطبيعية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع الجهات الحكومية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وزارة الطاقة والمعادن وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه وزارة الصحة وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وزارة التربية والتعليم وزارة الإعلام وزارة الاقتصاد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات المجلس الأعلى للقضاء هيئة البيئة هيئة تنظيم الاتصالات هيئة الطيران المدني هيئة تنظيم الخدمات العامة الهيئة العامة لسوق المال البنك المركزي العُماني المكتب الوطني للتنافسية البرامج الوطنية: البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي برنامج التحوّل الرقمي الحكومي البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي

أبرز الجهود	- تحليل مؤشرات التنافسية فنياً بالتعاون مع المكتب الوطني للتنافسية ووضع مستهدفات سنوية لها - وضع خطط شاملة لتحسين أداء سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية بالتعاون مع المكتب الوطني للتنافسية - عقد ورش العمل التمهيدية والتطويرية للخروج بالمبادرات التحسينية لمؤشر الابتكار العالمي ومؤشراته الفرعية - إدارة البيانات وتزويد المنظّمات بالاستمارات/البيانات المطلوبة بشكل دوري بالتعاون مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والمكتب الوطني للتنافسية - شراء التقارير الدولية التي تعتمدها بعض المؤشرات كمدخل أساسي لتصنيف الدول

برنامج دعم الدراسات والبحوث

اسم البرنامج	برنامج دعم الدراسات والبحوث
وصف البرنامج	يُعنى البرنامج بتقديم أوراق عمل تهدف لمساندة الجهود التطويرية والتنفيذية لأولويات الرؤية والبرامج الوطنية.
مبررات تأسيسه	الحاجة إلى تقديم المساندة والدعم في الجوانب البحثية لتسهيل مناقشة كل ما يتعلق بتطوير أو تشخيص أو معالجة التحديات المتعلقة بأولويات الرؤية وفق منهجية عمل محدّدة.
أهدافه	- تقديم تشخيص الوضع والجهود وأبرز الإحصاءات والأرقام الداعمة لعمليات التطوير ومعالجة التحديات المتعلقة بتحقيق الأولويات والبرامج الوطنية - تقديم ملخص للتجارب وأفضل الممارسات والمقارنات المرجعية الداعمة لعمليات التطوير ومعالجة التحديات المتعلقة بتحقيق الأولويات والبرامج الوطنية - تقديم قراءة وتحليل للمستجدات والمتغيرات الداعمة لعمليات التطوير ومعالجة التحديات المتعلقة بتحقيق الأولويات والبرامج الوطنية
المستفيدون	- الجهات الحكومية - البرامج الوطنية
أبرز الجهود	- أوراق عمل داعمة للاستثمار في الصحة والرياضة والبرامج الوطنية: تشغيل، نزدهر، تنويع، الحياد الصفري - أوراق عمل داعمة لمواطن التركيز المرحلية في كافة أولويات الرؤية

برنامج تطوير ودعم البرامج

وصف البرنامج	برنامج يُعنى بمنهجيات تطوير البرامج والقطاعات التي تستهدفها أولويات رؤية عُمان 2040، ويعمل على تقديم الدعم والمساندة للجهات المعنية بالتطوير وفق منهجيات معتمدة وبخطوات محددة تضمن الخروج بمبادرات ومشاريع وفرص تعزز تحقيق مستهدفات الرؤية وتحسين مؤشرات الجهات المعنية بها.
مبررات تأسيسه	- متابعة التطوير وفقاً للمنهجيات المعتمدة - الإشراف على تنفيذ المنهجيات مع الجهات المعنية وضبط الجودة لمراحل التنفيذ - نقل الخبرة والمعرفة للفئات المستهدفة من الجهات المعنية حول المنهجيات وتدريبهم عليها - متابعة تحسين المنهجيات وفقاً لمتطلبات كل مرحلة من مراحل تحقيق رؤية عُمان 2040 - تمكين الفرق الداخلية في الوحدة وفرق دعم الأولويات من تنفيذ المنهجيات ضمن مراحل العمل المختلفة
أهدافه	- تمكين تنفيذ المنظومة الشاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040 من خلال تطوير البرامج والقطاعات وفقاً للمنهجيات المعتمدة - بناء القدرات داخلياً وخارجياً وتمكين الكوادر من استخدام المنهجيات وتطبيقها وفقاً لمتطلبات كل مرحلة - تسريع تنفيذ المشاريع والمبادرات من خلال تطويرها وبناء خطط تفصيلية شاملة لها تضمن تحقيقها ومتابعتها - تحسين المنهجيات وتطويرها بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل تحقيق الرؤية
المستفيدون	- الفرق الداخلية في الوحدة - فرق دعم الأولويات الوطنية - البرامج الوطنية - مكاتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 - المجتمع - القطاع الخاص والشراكات الاستراتيجية - الجهات والمؤسسات الحكومية بكافة قطاعاتها
أبرز الجهود	- نقل المعرفة للفئات المعنية بالتطوير - مبادرة «ماهر « لتدريب المعنيين بالمنهجيات وبناء قدراتهم - تفعيل اختصاصات مكاتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 في تحقيق رؤية عُمان 2040 من خلال إشراكهم في مراحل التطوير وتدريبهم وتمكينهم من استخدام المنهجيات - إدارة أصحاب العلاقة والتواصل الفعّال لتعزيز المعرفة وتمكين التدريب واستدامة المنهجيات - تأسيس فرق تطوير برامج في البرامج الوطنية

برنامج دعم تبسيط الإجراءات ودعم تقنيات المستقبل

وصف البرنامج	يُركز البرنامج على تمكين المؤسسات الحكومية لمراجعة إجراءات خدماتها الأساسية وتبسيطها، وتحسين وإعادة تصميم وتنظيم عملياتها لتحقيق تجربة مستخدم فعالة من البداية وحتى النهاية باستخدام منهجية لين للتحسين المستمر.
مبررات تأسيسه	يساهم البرنامج في تسريع تنفيذ المبادرات المرتبطة بتبسيط الإجراءات وأهمها مبادرة منجم لتبسيط الإجراءات وهندسة عمليات الخدمات الحكومية، وبرنامج تمكين لصقل المهارات ونقل واستدامة التحسين والمعرفة في مجال التحول الرقمي في القطاع الحكومي. كما سيساهم في تحقيق التعاون المؤسسي واستخدام النهج المركزي عبر مشاركة الكوادر البشرية المتخصصة في القطاع العام والخاص لضمان الاستدامة والتطوير المستمر.
أهدافه	- تمكين المؤسسات لتسريع تنفيذ متطلبات تبسيط الإجراءات المعقدة للخدمات ذات الأولوية - رفع كفاءة وجودة الإجراءات الحكومية عبر تطبيق أفضل الممارسات - صقل المهارات المتخصصة في مجال تحليل الأعمال وهندسة وتبسيط الإجراءات - نقل واستدامة المعرفة لضمان التحسين المستمر في القطاع الحكومي - تحقيق نهج المشاركة المجتمعية وصولاً لتجربة مستخدم رقمية متميزة - تخفيض التكلفة التنفيذية لمبادرات تبسيط الإجراءات ورفع جودة وكفاءة الإجراءات الحكومية - تحديد معايير وضوابط موحّدة لتبسيط الخدمات الإلكترونية وتحقيق التغيير الجذري في الأداء - دعم التطبيق الفعّال لتقنيات المستقبل
المستفيدون	يعتبر البرنامج ممكّن رئيسي لكافة مكوّنات الرؤية والأطراف المعنية بتنفيذها من مؤسسات حكومية وبرامج وأولويات وطنية.
أبرز الجهود	- مختبرات منجم لتبسيط الخدمات الحكومية (تتمثل في تنظيم مختبرات مركزية مشتركة تعمل على تمكين المؤسسات الحكومية لمراجعة إجراءات الخدمات الأساسية وتبسيطها من خلال تطبيق منهجية لين للتحسين المستمر)، حيث تم الانتهاء من المرحلة التمهيدية والأولى وجاري العمل على باقي المراحل. - المرحلة التمهيدية: شملت أكثر من ٤٥ خدمة حكومية إلى جانب 12 خدمة حكومية مقترحة عبر المشاركة المجتمعية - المرحلة الأولى: شملت 118 خدمة حكومية، وامتدت فترة المختبر إلى 3 أشهر بمشاركة مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة - المرحلة الثانية: يتم العمل عليها حالياً وتشمل 67 خدمة حكومية

الخدمات التي تم تبسيط إجراءاتها للفترة من يناير 2021 حتى ديسمبر 2022م

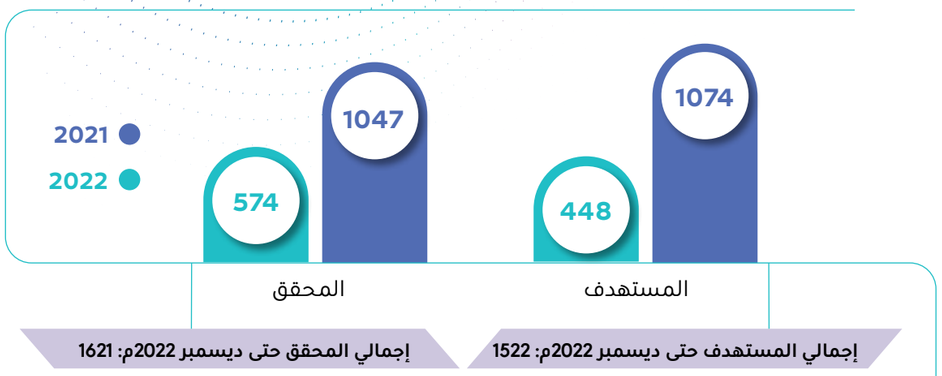

الخدمات المستهدفة للتبسيط مقابل الإنجاز لكل ربع من العام 2022م.

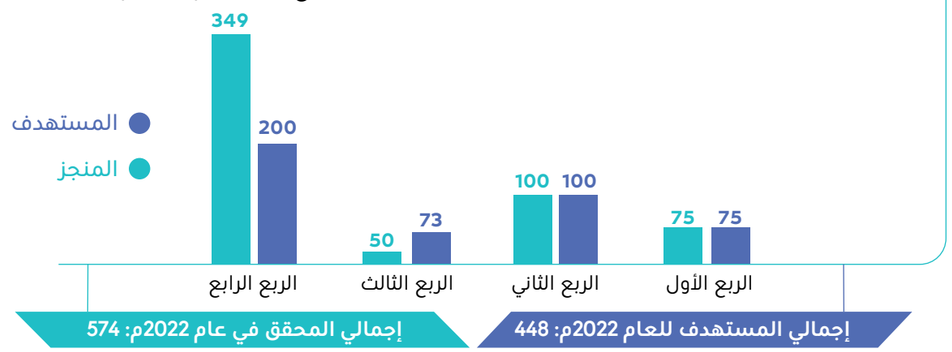

الخدمات التي تم تبسيطها للفترة من يناير 2021 وحتى ديسمبر 2022م.

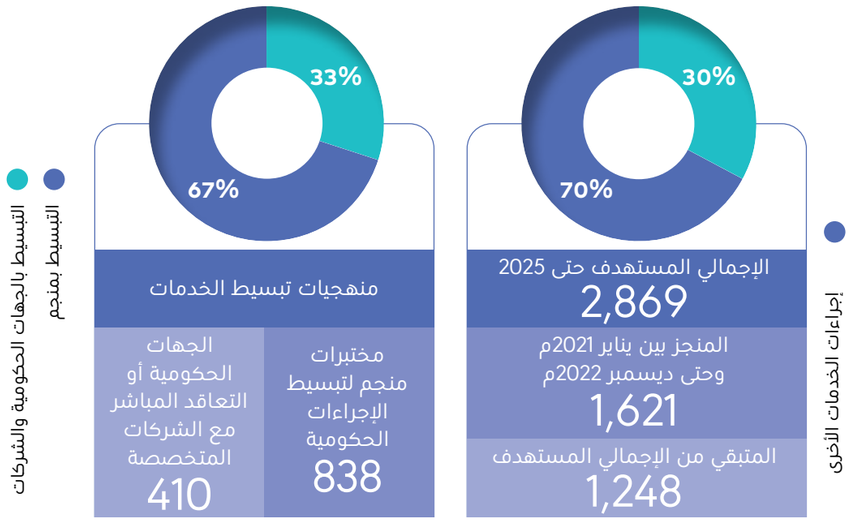

برنامج المشاركة المجتمعية

وصف البرنامج	استمراراً لنهج المشاركة المجتمعية الذي بدأ خلال فترة إعداد رؤية عُمان 2040، يُعنى البرنامج بالتواصل والشراكة مع كافة فئات المجتمع في مراحل تنفيذ الرؤية عبر عدة مسارات ووفق خطة تنفيذية محددة.
مبررات تأسيسه	إشراك الجميع في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 وفق أدوارهم ومسؤولياتهم.
أهدافه	- تعزيز الوعي والمعرفة بالرؤية. - التأكيد على أهمية أدوار كافة فئات المجتمع والقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الرؤية. - رفع ثقة المجتمع بالرؤية وشحذ الهمم نحو تحقيقها. - وجود آلية مستدامة لإشراك المجتمع بمستجدات الرؤية وطرق المساهمة في تنفيذها وإبداء المرئيات حولها.
المستفيدون	- المسار العام - المسار الحكومي والمجالس المتخصصة - السفارات والأجانب - القطاع الخاص - المجتمع المدني - المسار التعليمي (المدرسي + الجامعي) - المسار العسكري والأمني - المبدعون والمؤثرون
أبرز الجهود	- تفعيل المسارات التالية وصياغة الخطط التنفيذية لها وتعيين الكفاءات المطلوبة لإدارتها: المسار الحكومي والمجالس المتخصصة، السفارات والأجانب، المسار التعليمي على أن تُفعل باقي المسارات تباعاً - المشاركة في المعارض والمؤتمرات والفعاليات المحلية والدولية واستثمارها في التعريف بالرؤية - زيارة عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة والعسكرية بالإضافة إلى المدارس والجامعات لعقد لقاءات تعريفية بالرؤية ومستهدفاتها وأدوارهم تجاهها - تقديم الدعم لدوائر التواصل والإعلام في الجهات الحكومية لتنفيذ حملات اتصالية داخلية بهدف تعريف منتسبيها بالرؤية

البرنامج التواصلي للبرامج الوطنية (نتقدم بثقة)

وصف البرنامج	يُعنى البرنامج بإبراز جهود البرامج الوطنية المنبثقة عن رؤية عُمان 2040 ومبادراتها ومشاريعها.
مبررات تأسيسه	إبراز وتعزيز جهود الحكومة في المجالات التي تُعنى بها البرامج الوطنية المنبثقة عن رؤية عُمان 2040، في إطار السعي لتحقيق أهداف الرؤية وتعزيز التواصل على المستويات الاجتماعية والمؤسسية لتمكين البرامج الوطنية.
أهداف البرنامج	- المساهمة في جهود التعريف برؤية عُمان 2040 وأولوياتها ومحاورها ومبادراتها وبرامجها الوطنية وصياغة الخطط الاتصالية للبرامج، وضمان مواءمتها مع الخطط الاتصالية للرؤية. - تسريع تحقيق أهداف وتوجهات الرؤية والبرامج الوطنية. - إبراز الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الرؤية من خلال إبراز المشاريع والمبادرات المندرجة ضمن البرامج الوطنية. - المساهمة الفاعلة في توضيح ارتباط المشاريع التنفيذية بالمستهدفات وانعكاسها على مؤشرات الرؤية.
المستفيدون	- البرامج الوطنية - المؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ المشاريع والمبادرات المندرجة ضمن هذه البرامج
أبرز الجهود	- تفعيل دور وسائل الإعلام الحكومية من خلال إبراز مشاريع ومبادرات البرامج الوطنية عبر وسائلها المسموعة والمقروءة والمرئية - إطلاق منصات البرنامج الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي واليوتيوب

البرامج الإسنادية

هي برامج تهدف إلى توفير احتياجات مساندة للمنظومة الشاملة والجهات عن طريق توفير الموارد المالية والبشرية والأدوات والقدرات المطلوبة.

برنامج دعم مكاتب الرؤية

وصف البرنامج	يعنى البرنامج بتقديم الدعم والمساندة للجهات الحكومية لتعزيز فاعلية مكاتب الرؤية التابعة لها، ونقل المعرفة، لتتمكن الجهات من القيام بدورها التكاملي في تحقيق مستهدفات الرؤية.
مبررات تأسيسه	من مبدأ تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتبعة في سبيل تحقيق الرؤى الوطنية يأتي إنشاء مكاتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بالجهات الحكومية كأحد الأدوات الممكّنة من قبل الحكومة الرشيدة لهذه الجهات لمساندتها في تحقيق مستهدفات وأولويات رؤية عُمان 2040، حيث تعمل هذه المكاتب كذراع فني يهدف إلى ضمان تكاملية التخطيط مع التنفيذ وضمان نجاح التنفيذ، بحيث تشكّل حلقة وصل بينها وبين فرق وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 ومنظومة الجهاز الإداري للدولة في كل ما يتعلق بضمان تحقيق مستهدفات الرؤية.
أهدافه	يهدف البرنامج إلى تمكين عمل مكاتب الرؤية في الجهات الحكومية ورفع كفاءتها وصقل مهارات الكوادر الوطنية العاملة بها.
المستفيدون	الجهات الحكومية المعنية بتحقيق مستهدفات الرؤية.
أبرز الجهود	- تم حصر الجهات الحكومية ومكاتب المحافظين المعنية بإنشاء مكاتب للرؤية حيث وصل عددها 63 وتتوزع كالتالي: - الجهات المستوفية كافة إجراءات إنشاء المكتب وتعيين الكوادر: 25 جهة - الجهات المستوفية 70% من إجراءات إنشاء المكتب وتعيين الكوادر: 23 جهة. - الجهات المستوفية 50% من إجراءات إنشاء المكتب وتعيين الكوادر: 4 جهات. في حين لا يزال العمل جارٍ مع ١١ جهة لاستيفاء إجراءات إنشاء المكاتب وتعيين الكوادر. - تم عقد جلسات لنقل المعرفة لكافة الجهات وعقد اللقاء السنوي الأول لمكاتب الرؤية بحضور مدراء ورؤساء الأقسام وممثلي مكاتب الرؤية بالجهات الحكومية. - يجري العمل على إعداد دليل استرشادي لعمل مكاتب الرؤية ومتابعة تعزيز فاعليتها.

المحور الثاني

الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040

برنامج الشراكات الاستراتيجية

وصف البرنامج	يُعنى البرنامج بإيجاد شراكات استراتيجية بين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والجهات التي ترتبط أعمالها بأهداف وتطلعات الوحدة.
مبررات تأسيسه	إيجاد وتعزيز الشراكة الفاعلة بين مختلف الجهات المعنية بالرؤية والقطاع الخاص.
أهدافه	- تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتطوير آليات العمل والتعاون المشترك بين الوحدة والشركاء الاستراتيجيين بهدف تطوير مبادرات البرامج وممكّناتها. - مساندة الوحدة لتمكين القدرات لتنفيذ الأهداف المرجوة. - التعاون وتحقيق الشراكة الفاعلة بين مختلف المؤسسات على الصعيدين الدولي والمحلي بشقّيه الخاص والعام.
المستفيدون	- وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 - البرامج الوطنية - الجهات ذات العلاقة
أبرز الجهود	- تم توقيع 9 مذكرات تعاون مع عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة بسلطنة عُمان.

يركز المحور الثاني من هذا التقرير على مسار أولويات الرؤية، حيث يقدم شرحاً واضحاً لكل أولوية من حيث الأهداف وموقف المؤشرات والجهود المبذولة فيها والمواطن التي يجب التركيز عليها والتغلب على تحدياتها والعمل على تحسينها وتطويرها خلال المرحلة القادمة لتحقيق مزيد من التقدم بهذه الأولويات، علماً بأن هناك مجموعة من الأسس التي تعتمد عليها الوحدة في تحليلها لأولويات الرؤية وتحديد نوعية الجهود اللازمة لتحسين مستوى الإنجاز فيها، تتمثل في الآتي:

أولاً:

ترتيب أولويات الرؤية وفق نموذج **«السبب والأثر»** لتحديد ترابط كل أولوية مع الأولويات الأخرى وفق منظومة متكاملة متسقة فيما بينها تهدف لتحقيق الرفاه والحماية الاجتماعية بمشيئة الله.

الشكل التالي يوضح طبيعة أدوار الأولويات وترابطها في كل مستوى من هذا النموذج:

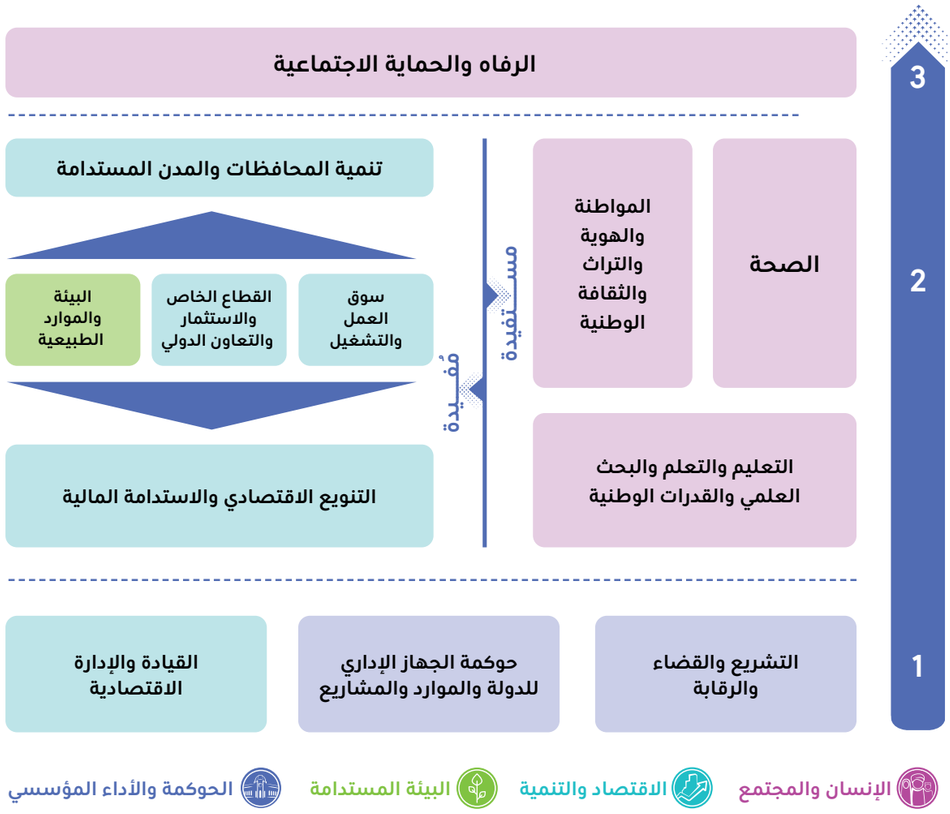

يتضح من خلال النموذج السابق أن الأولويات الثلاث المشار إليها في المستوى الأول تعد بمثابة اللبنات الضرورية للانطلاق نحو تحقيق بقية الأولويات (كل أولوية مبنية أو معتمدة على الأولويات التي تسبقها) وبالتالي تعد ذات أهمية قصوى لكونها ممكّنة لبقية الأولويات، وأن تحقيقها يمهد الأرضية الضرورية لتنفيذ بقية أولويات الرؤية ومستهدفاتها، والعكس صحيح - أي أن تأخر تحقيقها سيؤثر سلباً على تحقيق أولويات الرؤية. لذلك، فإنه لا بد من الاستمرار في تطوير دور القيادة الاقتصادية القادرة على اتخاذ قرارات فاعلة وسريعة ومواكبة للمتغيرات، والاستمرار في جهود تحسين كفاءة الجهاز الإداري وتحويله رقمياً وتعزيز إنتاجيته بتنمية الكفاءات الوطنية وتحفيزها، تساند ذلك كله منظومات تشريعية وقضائية ورقابية فاعلة.

أما بالنسبة للمستوى الثاني، فإنه يعكس مدى ارتباط أولويات محور الإنسان والمجتمع مع أولويات محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة، ففي حال تمكين القطاع الخاص لبناء اقتصاد متنوع متين قادر على مواكبة المتغيرات يضمن الاستدامة المالية والاقتصادية ويوفر فرص عمل مناسبة مع ضمان الحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام؛ فإن ذلك سيساعد على بناء جيل مرتبط بقيم مجتمعه وهويته الوطنية مستشعر للمسؤولية يتمتع بالصحة وبفكر إبداعي ولديه مهارات تنافسية تواكب احتياجات المستقبل، وسينعكس ذلك في النهاية على تحسين مستوى المعيشة من حيث الدخل وجودة الخدمات كالتعليم والصحة بما يحقق الرفاه الذي تطمح له الرؤية (المستوى الثالث).

ثانياً:

أهمية أن تتواكب جهود تنفيذ الرؤية مع المتغيرات المحيطة في مختلف المجالات وتحليل مدى تأثيرها على هذه الجهود وكيفية التواكب معها وتعظيم الاستفادة منها والتخفيف من سلبياتها.

ثالثاً:

الجهود التي تبذل في أولوية معيّنة لها انعكاس مباشر على الأولويات الأخرى في الرؤية؛ فكل أولوية إما «مفيدة» أو «مستفيدة» أو «ممكّنة» للأولويات الأخرى؛ وعلى سبيل المثال؛ فإن الجهود المبذولة في أولوية الصحة والمتعلقة بالتركيز على فتح أبواب الاستثمار للقطاع الخاص في المجالات الطبية والصحية المختلفة لها انعكاسات مباشرة على تحقيق مستهدفات أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، وكذلك الحال فإن أولوية الصحة تستفيد من الجهود المبذولة في أولوية البيئة والموارد الطبيعية التي تهدف إلى إيجاد بيئة صحية ومجتمع خال من الأمراض والأوبئة.

رابعاً:

أن تنفيذ أهداف كل أولوية والدفع بها قدماً ليس مقتصراً على جهة حكومية محددة، وإنما هي عبارة عن منظومة عمل متكاملة تشترك فيها مختلف الجهات الحكومية وتتكامل معها مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، كلٌ حسب دوره وفي حدود اختصاصاته وإمكاناته.

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

التوجه الاستراتيجي	تعليمٌ شاملٌ وتعلّمٌ مستدام، وبحثٌ علميٌّ يقود إلى مجتمعٍ معرفي وقدرات وطنيّة منافسة

تركز أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية على تطوير النظام التعليمي بجميع مستوياته وتحسينه من خلال التركيز على رفع جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي، وتطوير المناهج والبرامج التعليمية؛ بحيث يصبح خريجو النظام التعليمي مؤهَّلين لدخول أسواق العمل المحلية والعالمية بقدرات وإمكانات ومهارات منافِسة؛ تلبي مستويات الإنتاجية والتنافسية المطلوبة لبناء اقتصاد معرفي.

كما تركز الأولوية على إيجاد منظومة وطنية تُعنى بالموهوبين والمبدعين وأصحاب الأفكار الريادية، وتطوير البحث العلمي وإحداث نقلة نوعية فيه، مع التركيز على الابتكار في المجالات المختلفة.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • جامعة السلطان قابوس • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم • الأكاديمية السلطانية للإدارة • مؤسسات التعليم العالي الأخرى

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر الابتكار العالمي	مؤشر مركّب يقيس أداء الابتكار في الدول عبر مدخلات ومخرجات الابتكار، وتقاس مدخلات الابتكار بناء على المؤسسات والقوى العاملة والبنية الأساسية وتطور الأسواق وتطور الأعمال التجارية، أما مخرجات الابتكار فتقاس بناء على مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والإبداع.	**2030** القيمة > **41.19** أو من أفضل **40** دولة **2040** القيمة > **51.98** أو من أفضل **20** دولة	**2020** التصنيف: **84** القيمة: **26.5** **2021** التصنيف: **76** القيمة: **29.4** **2022** التصنيف: **79** القيمة: **26.8**	تراجع
مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة المهارات	أحد ركائز مؤشر التنافسية العالمية، يُعنى بمهارات مخرجات التعليم المدرسي والتعليم العالي، واستثمار المؤسسات في تدريب موظفيها ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل.	**2030** القيمة > **76** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة > **83.2** أو من أفضل **10** دول	**2018** القيمة: **71.6** التصنيف: **36** **2019** القيمة: **72** التصنيف: **38**	ملاحظة: آخر إصدار للمؤشر كان في عام 2019 ولم يصدر في آخر 3 سنوات.
مؤشر تنافسية المواهب العالمية	مؤشر يقيس قدرة الدول على المنافسة على المواهب. ويتضمن 6 محاور: التمكين والجذب والنمو والاستبقاء والمهارات التقنية والمهنية ومهارات المعرفة العالمية.	**2030** القيمة > **55.57** أو من أفضل **30** دولة **2040** القيمة > **62.63** أو من أفضل **20** دولة	**2020** التصنيف: **43** القيمة: **49.63** **2021** التصنيف: **48** القيمة: **51.30** **2022** التصنيف: **60** القيمة: **43.00**	تراجع

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
تصنيف QS للجامعات (عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)	مؤشر لتصنيف الجامعات، يركز على السمعة الأكاديمية، والسمعة في توظيف الخريجين، ونسبة الأساتذة إلى الطلاب، ونسبة الاقتباس البحثي إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، ونسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين، ونسبة الطلاب الدوليين بالجامعة.	**2030** **3** جامعات **2040** **4** جامعات	**2020** القيمة **1** **2021** القيمة **1** **2022** القيمة **1**	ثبات في قيمة المؤشر خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
تصنيف QS للجامعات (متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)	مؤشر لتصنيف الجامعات، يركز على السمعة الأكاديمية، والسمعة في توظيف الخريجين، ونسبة الأساتذة إلى الطلاب، ونسبة الاقتباس البحثي إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، ونسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين، ونسبة الطلاب الدوليين بالجامعة.	**2030** **من أفضل 300 جامعة** **2040** **من أفضل 300 جامعة**	**2021** التصنيف: **375** **2022** التصنيف: **368** **2023** التصنيف: **384**	تراجع

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

تساهم المؤشرات الدولية في تقييم وتصنيف الدول في عدة محاور مهمة، ويمكن الاستفادة من المؤشرات في تحقيق التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040، لذلك كان لا بد من وجود مؤشرات دولية رائدة في رؤية عُمان 2040 من أجل قياس كفاءة التعليم والابتكار والقدرات الوطنية.

ومن المؤشرات الدولية الرائدة في أولوية التعليم:

مؤشر الابتكار العالمي

تُظهر النتائج الحالية تراجع تصنيف سلطنة عُمان في المؤشر خلال عام 2022 بشكل طفيف مقارنة بعام 2021، وقد أظهرت النتائج أن أعلى أداء لسلطنة عُمان في تقرير عام 2022 كان لركيزة رأس المال البشري والبحث العلمي، بينما سجلت ركيزة بيئة الأعمال أدنى أداء، لذلك فإن هناك جهوداً وطنية مكثفة بين عدة جهات مشتركة لتسريع وتيرة التحسّن في هذا المؤشر بهدف رفع مكانة سلطنة عُمان لتكون من أفضل 40 دولة عالمياً في الابتكار بحلول عام 2030.

مؤشر كيو أس العالمي (QS)

توضح النتائج الحالية أن جامعة السلطان قابوس هي الجامعة الوحيدة المدرجة ضمن هذا المؤشر، مع تراجع تصنيفها لعام 2023. ومن الأسباب الرئيسية لتراجع التصنيف هو دخول جامعات جديدة في التصنيف العربي والعالمي بشكل سنوي وكذلك التغيير المتكرر في معايير التصنيف. وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ومؤسسات التعليم العالي الأخرى حالياً باتخاذ السياسات والآليات التي تؤدي إلى تسريع دخول الجامعات العُمانية في التصنيف العالمي ورفع تصنيفها.

مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة المهارات

تظهر نتائج عام 2019 أن سلطنة عُمان حصلت على المرتبة الـ 38 من بين 141 دولة، ومن الملاحظ أن المؤشر لم يصدر في آخر ثلاثة أعوام (2020، و2021، و2022) بسبب جائحة كورونا.

وتسعى سلطنة عُمان لتكون من أفضل 20 دولة في هذا المؤشر بحلول عام 2040؛ من خلال تكثيف الجهود وتحديث التشريعات والقوانين وإعداد بعض البرامج الوطنية التي بدورها سوف تساهم في تحقيق المستهدفات المطلوبة لهذا المؤشر.

مؤشر تنافسية المواهب العالمية

أظهرت النتائج استمرارية تراجع سلطنة عُمان في هذا المؤشر، وجاء الانخفاض موزعاً على محاور التقرير المختلفة في كلّ من: الجذب، والنمو، والاحتفاظ، والتمكين، والمهارات التقنية، ومهارات المعرفة العالمية مع قابلية تحسين تصنيف سلطنة عُمان في هذا المؤشر من خلال تشجيع التعليم ما بعد المدرسي على التركيز على مهارات المعرفة العالمية.

وتعمل الجهات ذات العلاقة بهذا المؤشر على تكثيف الجهود من خلال البرامج الوطنية المعنية بتنمية المواهب والمهارات مع تحديث السياسات والقوانين الجاذبة لهذه المواهب خاصة في المحاور المختصة بتنمية وجذب المواهب.

المؤشرات المقترحة

المرتكز	المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
التعليم المدرسي	1.مؤشر تنمية التعليم للجميع 2.مؤشر تنافسية المواهب العالمية	1. مؤشر PISA أو TIMSS 2. نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي بدون سنة تأسيسية 3. نسبة طلبة التعليم المهني والتقني من إجمالي طلبة التعليم المدرسي
التعليم العالي	1. مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة المهارات 2. تصنيف (QS) للجامعات (متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة) 3. تصنيف (QS) للجامعات (عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة) 4. عدد الخريجين من برامج أو معاهد الطلاب الموهوبين 5. مؤشر رأس المال البشري العالمي	1. معدل رضا سوق العمل عن كفاءة مخرجات التعليم (التعليم المهني، والتعليم الأكاديمي) 2. عدد الجامعات العُمانية ضمن أفضل 500 جامعة حسب تصنيف (QS) للجامعات
البحث العلمي والابتكار	1. مؤشر الابتكار العالمي	1. نسبة النمو في عدد طلبات براءة الاختراع 2. نسبة بحوث مؤسسات التعليم العالي التي تم تمويلها بالشراكة مع القطاع الخاص والعام

نماذج من الجهود المبذولة

- إصدار قانون التعليم العالي.
- إصدار قانون التعليم المدرسي.
- تطوير مبادرات لتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم وأنشطة البحث والتطوير العلمي.
- تشييد 42 مدرسة حكومية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- تنفيذ مبادرات لتمكين وتنمية القدرات الوطنية بالمهارات المطلوبة في المجالات الاستثمارية والاقتصادية.
- تشييد 49 مدرسة حكومية جديدة وتوسعة مبان أخرى واستكمال مرافقها، وصيانة وترميم عدد من المدارس القائمة.
- مشروع تعزيز مكانة جامعة السلطان قابوس في التصنيف العالمي للجامعات.
- استحداث تشريع يحفز القطاع الخاص للاستثمار في أنشطة البحث والتطوير العلمي.
- مراجعة السياسات الوطنية للتعليم لتكون موجهة نحو الابتكار.
- تفعيل برنامج «مكين» لتعزيز القدرات البحثية للكوادر الوطنية في المجال الاقتصادي.
- العمل على مبادرات لتمكين طلبة المدارس من بعض المهارات في مجال ريادة الأعمال مثل (STEM ،منصة أفق لمهارات المستقبل، ... إلخ).
- تجويد البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم الخاصة وفقاً للمعايير المحلية.
- تطوير المنصة الرقمية للمنظومة الوطنية للابتكار في سلطنة عُمان (منصة عُمان تبتكر).
- إعداد الأنظمة والأطر التعليمية الآتية: (النظام الوطني لاعتماد البرامج الأكاديمية، النظام الوطني المحدث للاعتماد المؤسسي، الإطار الوطني للمؤهلات، إطار الكفاءات الأكاديمية لجميع مؤسسات التعليم، الإطار الوطني لمهارات المستقبل، نظام وطني لضمان جودة التعليم المدرسي).
- العمل على الحصول على اعتراف الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي.
- إنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية.
- مرسوم سلطاني 9/2021 في شأن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم.
- تدشين أكاديمية الابتكار الصناعي ومركز لوى للابتكار وأكاديمية عُمان للطيران بمطار صحار، وإنشاء مراكز الابتكار بالمحافظات وتطوير القائم منها بالشراكة مع القطاع الخاص.

- تغطية معظم مدارس سلطنة عُمان بخدمات النطاق العريض السريع وزيادة نسبة تغطية المدارس بخدمة النطاق العريض.
- اعتماد التصور الخاص بتطبيق التعليم المهني والتقني في الصفين 11 و 12 في التعليم ما بعد الأساسي، والبدء في التطبيق التجريبي للمشروع في الصف ا1 لتخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات.
- التحول للتطبيق الالكتروني في تنفيذ الدراسات الدولية والاختبارات الوطنية (تيمس 2023، بيزا 2025، بيرلز 2021، ICILS 2023)
- العمل على صياغة قانون خاص للبحث العلمي والابتكار.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- مواصلة جهود تطبيق التعليم المهني والتقني في التعليم ما بعد الأساسي بصورتها الشاملة.
- تأطير التعليم المبكر في سلطنة عُمان، وزيادة نسبة الطلاب الملتحقين بهذه المرحلة التعليمية.
- ربط منظومة البحث العلمي والابتكار بالمنظومة الاقتصادية.
- تسريع مشروع التحول الرقمي والتقني في قطاع التعليم والبحث العلمي والابتكار.
- ربط التعليم بمختلف مساراته مع متطلبات سوق العمل ومتطلبات المستقبل.
- تسليط الضوء على التحديات التي تتعلق بالجامعات الخاصة والارتقاء بمستويات مخرجاتها وتعزيز قدرتها على الاستدامة.
- التواكب مع التحولات السريعة في أساليب التعليم وصياغة مناهج التعليم (الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة، التعلم مدى الحياة، اللعب الهادف).

أولوية الصحة

أولوية الصحة

التوجه الاستراتيجي	نظام صحي رائد بمعايير عالمية

تُعنى أولوية الصحة بالتوسّع في منظومة توفير الرعاية الصحية الشاملة والعادلة في مختلف محافظات سلطنة عُمان، والتوسع في التخصصات الطبية وزيادة عدد الكليات والمعاهد الصحية المتخصصة؛ بهدف تطوير الكوادر البشرية العاملة في مختلف تخصصات الطب والرعاية الصحية، مع تبنّي أفضل الممارسات والتوجهات العالمية في مجال الاعتمادية، سواء كان على مستوى الخدمات الطبية ومؤسسات الرعاية الصحية والمختبرات الطبية، أو على مستوى الكوادر البشرية العاملة في المجال الصحي.

وتُعنى أولوية «الصحة» أيضا بتقديم أفضل الخدمات الصحية بمعايير عالمية لأبناء سلطنة عُمان والمقيمين فيها، مع التركيز على إيجاد نظام صحي يتسم باللامركزية والجودة والشفافية والعدالة والمساءلة.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة الصحة • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر ليجاتم للازدهار - ركيزة الصحة	مؤشر يقيس مستوى الخدمات للصحة الجسدية والعقلية ومستوى الرعاية والاهتمام بالوقاية الصحية.	**2030** القيمة > **81.257** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة > **81.257** أو من أفضل **20** دولة	**2020** التصنيف: **55** القيمة: **75** **2021** التصنيف: **57** القيمة: **75.4** **2023** التصنيف: **55** القيمة: **75.4**	تحسن

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة	مؤشر يقيس متوسط عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الفرد في صحة كاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار فترة الأمراض والإصابات (غير المميتة وغير المؤدية لإعاقة).		القراءات السابقة للمؤشر 2019: 64.7 2015: 63.7 2010: 62	تحسن ملاحظة: يصدر المؤشر على فترات متباعدة بسبب بطء التغير فيه.

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

أظهر مؤشر ليجاتم للازدهار - ركيزة الصحة تحسناً مستمراً في القيمة مع ثبات نسبي في التصنيف. ويُعنى هذا المؤشر بقياس الصحة الجسدية والعقلية ومستوى الرعاية الصحية من حيث الوصول والتغطية والفاعلية كما يُعنى أيضاً بقياس الممارسات الصحية لدى الأفراد والاهتمام بالوقاية الصحية.

أما فيما يخص مؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة، فهو من المؤشرات التي تقاس على فترات متباعدة (بين 4 إلى 5 سنوات) بسبب التغيّر البطيء في قيمة المؤشر والذي يُعنى بقياس متوسط عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الفرد في صحة كاملة مع الأخذ بعين الاعتبار فترة الأمراض والإصابات غير المميتة وغير المؤدية لإعاقة، ولم يتم قياس المؤشر لسلطنة عُمان منذ إطلاق الرؤية مع العلم أن القراءات السابقة منذ عام 2010 تظهر تحسناً تدريجياً في قيمة المؤشر.

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
1. سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة 2. مؤشر ليجاتم للازدهار - ركيزة الصحة	1. سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة 2. معدل رضا المجتمع عن خدمات الرعاية الصحية

نماذج من الجهود المبذولة

- البدء في تنفيذ المبادرات والمشاريع التي خرج بها مختبر الاستثمار في القطاع الصحي.
- رفد المنظومة الصحية بكوادر طبية وطبية مساعدة (ما يقارب 970 فرد)، وزيادة عدد المبتعثين والمنح الدراسية (2022-2021) بواقع 591 طالب.
- العمل على مبادرات تمكين وتنمية القدرات الوطنية في المجالات الصحية (المرمّزين - الصيادلة - المتخصصين في قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية).
- الشروع في تشييد مبنى متكامل لمختبرات الصحة العامة المركزية.
- زيادة عدد المجمعات والمراكز الصحية لكل 30 ألف نسمة من السكان، وإجراء توسعات لعدد من المراكز والمستشفيات الصحية في عدد من الولايات.
- زيادة عدد المشاريع الصحية المنفذة بواسطة القطاع الخاص.
- افتتاح مركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان.
- تأسيس نظام وطني للاستجابة والترصد للأمراض المعدية.
- تفعيل برنامج «افحص واطمئن» للكشف عن الأمراض غير المعدية (من عمر 35 سنة) وتدشين البرنامج الوطني للتبرع بالأعضاء.
- اعتماد الخطة الوطنية للأمراض غير المعدية (2025-2016).
- إنشاء مصنع إنتاج الأنسولين للرعاية المتكاملة للأجيال القادمة ومصنع «فيلكس للصناعات الدوائية».
- إطلاق تطبيق «شفاء» للهواتف النقالة، وهي خدمة الكترونية تربط المريض بالمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة.
- رفد المنظومة الصحية بـ 11 مستشفى في مختلف الولايات والمحافظات مثل مستشفى السلطان قابوس في صلالة ومستشفى السويق ومستشفى خصب، وتوسعة المستشفى السلطاني.
- افتتاح عدد من المستشفيات الخاصة.
- استحداث تقنية حديثة لعلاج أورام التجويف البطني بمركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان.
- توسعة مستشفى صحار المرجعي (رفع الطاقة الاستيعابية من 366 سرير إلى 636 سرير وإضافة أجهزة متنوعة).

- استحداث 240 خدمة تخصصية جديدة في المستشفيات والمجمعات الصحية.
- تدشين المختبر الإقليمي للكشف عن الأمراض المعدية والوبائية بميناء صحار والمنطقة الحرة.
- خفض معدل الإصابة والوفيات بالسل لكل مائة ألف من السكان بواقع 99%.
- العمل على مشروع تقليص فترة انتظار المرضى للحصول على موعد جديد في العيادات الخارجية بالمستشفيات المرجعية بالمحافظات.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- مشروع الجينوم العُماني والبيانات الحيوية
- تشجيع المبادرات الوطنية التي تسهم في الحد من مخاطر الأمراض غير المعدية وخفض الوفيات المبكرة (مثل أمراض القلب والأوعية الدموية، الضغط، السكري، السرطان، الأمراض التنفسية المزمنة).
- تسريع تفعيل برنامج منظومة الصحة الواحدة التي تهدف إلى تحقيق التوازن المستدام وتحسين صحة الإنسان والحيوان والنبات والنظم البيئية.
- دعم المبادرات التي تسهم في تحسين الاستثمار الخاص بالقطاع الصحي في سلطنة عُمان واستدامته، بما فيها الاستثمارات القادمة من الشركات المتوسطة والصغيرة في تقديم بعض الخدمات الصحية وفق ضوابط محددة.
- دعم وتشجيع وجود أنظمة وقاية لتقليل فواتير العلاج (مثل الفحص قبل الزواج، فحص سن الأربعينيات، الفحص الدوري للنساء لاكتشاف الحالات المبكرة لأمراض السرطان، التحصينات الدورية).
- الإسراع في الربط التقني بين المؤسسات الصحية بمختلف أنواعها، والربط بينها وبين المؤسسات الصحية الخاصة، وفق منظومة واحدة متكاملة.
- دراسة كيفية الاستفادة من المنافع التي توفرها التقنيات الحديثة في قطاع الرعاية الصحية واكتشاف الأمراض في المنظومة الصحية.
- دعم الجهود التي تسهم في إيجاد آليات سريعة تساعد في استقراء الجوائح العالمية المحتملة (انتشار الأوبئة والأمراض الفيروسية المعدية)، من أجل وضع الخطط اللازمة في كيفية التعامل معها بصورة استباقية.

أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

التوجه الاستراتيجي	مجتمعٌ معتزٌّ بهويته وثقافته؛ وملتزمٌ بمواطنته

تحرص أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية على تعزيز المواطنة وتجذير مفهومها لدى الشباب العُماني، وإيجاد مجتمع معرفي واعٍ يحافظ على هويته، ومتمكّن من تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وإنتاجها ونشرها، كما يمتلك أيضاً المهارات التي تمكنه من مواكبة المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية.

وفي الوقت نفسه، تركز الأولوية على الاهتمام بالمعالم السياحية والمقومات الثقافية والتاريخية التي تتميز بها سلطنة عُمان بحيث تعكس للعالم الهويةَ والحضارةَ العُمانية.

وتؤكد الأولوية أن التوجه نحو المستقبل والتعامل مع مستجداته والحفاظ على السمات الثقافية بتنوعها وتسامحها يشكل مدخلاً منشوداً لرؤية عُمان 2040 من خلال الانفتاح على العالم بجذور راسخة وفهمٍ واضحٍ لمكونات الهوية العُمانية.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة الإعلام • وزارة الداخلية • وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية • وزارة التراث والسياحة • الادعاء العام • هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التنافسية العالمية – ركيزة الأمن	أحد ركائز مؤشر التنافسية العالمية، يشمل عدة محاور فرعية وهي تكلفة الجريمة المنظمة على الأعمال التجارية، ومعدل جرائم القتل، ووقوع الإرهاب، وموثوقية خدمات الشرطة.	**2030** القيمة > **94.6** أو البقاء ضمن أفضل **5** دول **2040** القيمة > **94.6** أو البقاء ضمن أفضل **5** دول	**2018** القيمة: **94.6** التصنيف: **4** **2019** القيمة: **92.9** التصنيف: **6**	ملاحظة: لم يصدر المؤشر في السنوات الثلاث الأخيرة (2020 و2021 و2022).
مؤشر ليجاتم للازدهار – ركيزة رأس المال الاجتماعي	أحد ركائز مؤشر ليجاتم للازدهار، يشمل عدة محاور فرعية وهي العلاقات الشخصية والعائلية، والشبكات الاجتماعية، والثقة الشخصية، والثقة المؤسسية، والمشاركة المدنية والاجتماعية.	**2030** القيمة > **60.062** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة > **63.905** أو من أفضل **10** دول	**2020** القيمة: **53.6** التصنيف: **78** **2021** القيمة: **53.6** التصنيف: **84** **2022** القيمة: **53.6** التصنيف: **88**	ملاحظة: ثبات في قيمة المؤشر مع انخفاض في التصنيف.

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

لم يصدر مؤشر التنافسية العالمية في السنوات الثلاث الماضية (2020 إلى 2022)، وتعد ركيزة الأمن أحد محاور هذا المؤشر، وتضم هذه الركيزة عدة محاور فرعية هي تكلفة الجريمة المنظمة على الأعمال التجارية، ومعدل جرائم القتل، ووقوع الإرهاب، وموثوقية خدمات الشرطة، وحسب آخر إصدار للمؤشر في عام 2019؛ صُنفت سلطنة عُمان في المرتبة السادسة عالمياً، وتستهدف الرؤية أن تكون سلطنة عُمان ضمن أفضل خمس دول عالمياً.

أظهر مؤشر ليغاتم للازدهار – ركيزة رأس المال الاجتماعي ثباتاً في القيمة مع انخفاض في التصنيف، ويُعنى المؤشر بقياس التماسك المجتمعي من حيث: العلاقات الفردية والعائلية، والثقة والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع، وثقتهم بالمؤسسات، والمشاركة المدنية والمجتمعية.

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
1. مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة الأمن 2. مؤشر ليجاتم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعـي 3. مؤشر الثقافة والقيم	1. مؤشر صون التراث والثقافة العُمانية 2. مؤشر الاعتزاز بالهوية والمواطنة 3. مؤشر التسامح والترابط الاجتماعي

نماذج من الجهود المبذولة

- افتتاح متحف عُمان عبر الزمان.
- افتتاح متحف أمجاد عُمان.
- افتتاح مركز الشباب.
- إطلاق برنامج «نحن عمان».
- البدء في المراحل الأولية لمشروع إنشاء مجمع عُمان الثقافي.
- ارتفاع مضطرد ومتسارع للأنشطة والمبادرات الثقافية والرياضية والشبابية، بما في ذلك إشهار أندية رياضية وثقافية في عدد من الولايات.
- حصول اللاعبين العُمانيين على العديد من الميداليات الإقليمية والقارية والعالمية الملونة، وفي مختلف المسابقات سواء الفردية أو الجماعية.
- الشروع في تنفيذ عدد من المبادرات في القطاع السياحي والتي تهدف إلى توظيف المفردات التراثية في المجال الاستثماري.
- العمل على مشروع صياغة الاستراتيجية الوطنية للشباب وإجراءات اعتمادها.
- استمرار الدعم الحكومي في ترميم بعض المواقع الأثرية وصيانة عدد من الحصون والأفلاج، وغيرها من المباني التي تشكل قيمة تاريخية لسلطنة عُمان في مختلف حقبها.
- إقامة عدد من المهرجانات الشعبية والفعاليات الموسمية في مختلف المحافظات.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- تعزيز فاعلية المنظومة الفكرية الوطنية وكفاءتها في التعامل مع مستجدات العصر.
- دراسة تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي والمنتجات الرقمية على سلوكيات الأطفال والشباب، واقتراح البرامج التي تعزز مجالات الاستفادة منها وتحد من سلبياتها.
- تشخيص الظواهر السلبية في المجتمع، واقتراح سبل معالجتها.

أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

التوجه الاستراتيجي	حياةٌ كريمةٌ مستدامةٌ للجميع

تركز الأولوية على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المحافظة على استدامة خدمات الرفاه الاجتماعي وجودتها كالخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي التي توفر استدامة سبل العيش الكريم للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

وتركز الأولوية أيضاً على إيجاد البيئة المحفّزة لبرامج المسؤولية الاجتماعية والمساهمات التطوعية الأهلية، وبرامج دعم المرأة والشباب التي تهدف إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز مشاركة الشباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في صنع المستقبل، مع الاهتمام بتمكين ذوي الإعاقة وتوسيع الاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم وتعزيز الحماية الاجتماعية المقدمة لهم.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة الاقتصاد • وزارة الداخلية (المحافظات) • وزارة الصحة • وزارة التربية والتعليم • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الخدمات العامة

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التقدم الاجتماعي	مؤشر يقيس مستوى التقدم الاجتماعي في الدول من خلال قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتعزيز جودة حياتهم والحفاظ عليها.	**2030** القيمة > **76.27** أو من أفضل **40** دولة **2040** القيمة > **86.76** أو من أفضل **20** دولة	**2020** القيمة: **66.75** التصنيف: **87** **2021** القيمة: **67.3** التصنيف: **83** **2022** القيمة: **67.7** التصنيف: **80**	تحسن
مؤشر التنمية البشرية	مؤشر مركّب يقيس مستوى رفاهية الشعوب في العالم، من خلال 3 محاور: العمر (العمر المتوقع عند الولادة)، والتحصيل العلمي (محو الأمية ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).	**2030** القيمة > **0.871** أو من أفضل **30** دولة **2040** القيمة > **0.908** أو من أفضل **20** دولة	**2020** القيمة: **0.813** التصنيف: **60** **2021** القيمة: **0.816** التصنيف: **54**	تحسن
مؤشر تنمية الشباب	مؤشر يقيس فعالية الشباب وتنميتهم في عدة محاور رئيسية وهي التعليم والصحة وفرص العمل والمشاركة السياسية والمشاركة المدنية.	**2030** القيمة > **0.717** أو من أفضل **40** دولة **2040** القيمة > **0.737** أو من أفضل **30** دولة	**2016** **0.611** **99** **2020** **0.769** **52**	تحسن ملاحظة: يصدر المؤشر كل 3 إلى 4 سنوات، وكان آخر إصدار له في عام 2020.

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)	مؤشر يحسب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على عدد السكان.	**2030** زيادة بنسبة **40%** **2040** زيادة بنسبة **90%**	**2020** القيمة: **7500.8** ر. ع التغير (%): **-1.54%** **2021** القيمة: **7653.4** ر.ع التغير (%): **0.10%** **2022** القيمة: **7283.4** ر.ع التغير (%): **-3.31%**	تراجع ملاحظة: رغم تحسن الناتج المحلي الإجمالي في 2022 مقارنة بعام 2021 إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة شهد تراجعاً وذلك بسبب الزيادة السكانية المطردة في 2022 مقارنة بمستوى عدد السكان في عام 2021، إذ بلغت نسبة الزيادة 8.9% مما أدى إلى تراجع المؤشر.
معامل جيني (مسح نفقات ودخل الأسرة)	مؤشر يقيس التفاوت في توزيع الدخل ما بين جميع السكان، وكلما كانت قيمة المؤشر أعلى كان توزيع الدخل أكثر تفاوتاً، وهي تساوي صفراً في حالة المساواة التامة في توزيع الدخل.	**2030** القيمة **0.31** **2040** القيمة **0.28**	**2010** القيمة: **0.31** **2018** القيمة: **0.30**	تحسن ملاحظة: يُحسب هذا المؤشر على فترات متباعدة بسبب بطء التغيّر. المستهدف في السنوات العشر الأولى هو الحفاظ على القيمة الحالية. قد تؤدي الإجراءات المالية الحالية إلى زيادة التفاوت في الدخل مما يشكل تحدياً لهذا المؤشر

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

شهدت مؤشرات الرفاه تحسناً مقارنة بقيم الإصدارات السابقة، فقد تحسّن مؤشر التقدم الاجتماعي مرتفعاً ثلاث درجات في التصنيف. كما تقدمت سلطنة عُمان في مؤشر التنمية البشرية حسب التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021/2022 وحققت ارتفاعاً في التصنيف العالمي بـ 6 درجات.

كذلك أظهر مؤشر تنمية الشباب في آخر إصدار له في عام 2020 تحسناً مقارنة بما كان عليه في عام 2016، فقد ارتفع تصنيف سلطنة عُمان في هذا المؤشر من المركز الـ 99 إلى المركز الـ 54. يصدر المؤشر كل 3 إلى 4 سنوات، وعليه لم يصدر المؤشر في عام 2022، مع الإشارة إلى أن منهجية احتساب المؤشر قد تغيرت منذ عام 2016.

وعلى الرغم من تحقيق الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية معدلات نمو غير مسبوقة إلا أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أظهر في عام 2022 تراجعاً بنسبة 3.3% مقارنة بعام 2021، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد السكان بنهاية عام 2022 إلى 4 ملايين و933 ألف نسمة مقارنة بـ 4 ملايين و527 ألف نسمة في نهاية عام 2021 مسجلاً زيادة بنسبة 8.9%، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفع بنسبة 4.3% من 34.6 مليار ريال عُماني إلى 36.1 مليار ريال عُماني.

وفيما يتعلق بمؤشر «معامل جيني» فإن رؤية عُمان 2040 تستهدف الحفاظ على معدل 0.31 خلال السنوات العشر الأولى من فترة الرؤية.

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
1. مؤشر التقدم الاجتماعي 2. مؤشر التنمية البشرية 3. مؤشر تنمية الشباب 4. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 5. مساهمة المجتمع المدني في الرفاه والحماية الاجتماعية 6. مؤشر تمكين الفئات الأكثر احتياجاً 7. مؤشر مستوى المعيشة 8. معامل جيني (مسح نفقات ودخل الأسرة) 9. عدد الرياضيين العُمانيين أو الفرق الرياضية العُمانية التي تتوج بميداليات أو كؤوس في المنافسات الرياضية الإقليمية والعالمية	1. مؤشر الرفاه 2. نسبة الأسر في مستوى المعيشة المتوسط

نماذج من الجهود المبذولة

- إنشاء صندوق وطني للحالات الطارئة للتعامل مع الحالات المدارية.
- إرساء منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان.
- صدور وتفعيل نظام الأمان الوظيفي.
- صدور المرسوم السلطاني رقم (15/2021) بشأن تطبيق النظام الموحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس.
- تطبيق نظام الدعم الوطني الذي تزامن مع رفع الدعم عن الوقود والكهرباء.
- تنفيذ حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية.
- تعزيز حجم الدعم المقدم لبرامج وزارة التنمية الاجتماعية المتعلقة بمعالجة الحالات المعسرة.
- إعفاء كافة المواطنين الذين يقل دخلهم الشهري عن (350) ريال عُماني من مديونيات برنامج القروض السكنية الميسرة لدى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.
- إعفاء كافة المواطنين المستفيدين من برنامجي سند وموارد الرزق (سابقاً) من أداء المبالغ غير المسددة المستحقة عليهم.
- قيام بنك التنمية العُماني بتقديم تسهيلات مالية بدون فوائد ورسوم للعاملين لحسابهم الخاص، وتتضمن: أعمال البيع والخدمات المتنقلة، والأعمال المنزلية، وأصحاب سيارات الأجرة المرخصة للعمل في الفنادق والمطارات، ومشاريع المرأة، والعاملين في مجال الصيد.
- قيام هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإطلاق برنامج تمويلي طارئ موجّه لروّاد الأعمال حاملي بطاقة ريادة.
- تمديد مدة صرف منفعة الأمان الوظيفي للطلبات المستوفية للشروط المقررة، والسماح بقبول الطلبات المتأخرة عن المدة المحددة، وذلك حتى نهاية عام 2023.
- توسيع قائمة السلع الغذائية الأساسية التي تخضع لضريبة القيمة المضافة بمعدل (0%) صفر بالمائة من 93 سلعة غذائية إلى 488 سلعة.
- تحمّل الحكومة لتكلفة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على خدمتي الكهرباء والمياه لكافة المواطنين الذين يمتلكون حسابين أو أقل من الفئة السكنية، ويشمل ذلك الأسر التي تم استهدافها مسبقاً بالدعم الحكومي للخدمتين.
- زيادة كمية الوقود المدعوم والمستهلك من قبل حاملي بطاقة الدعم الوطني من 200 لتر إلى 400 لتر شهرياً، وقيام الحكومة بتحمّل تكلفة ضريبة القيمة المضافة لتلك الكمية بحيث يبقى بذات السعر المدعوم والبالغ 180 بيسة للتر.

- تقديم الدعم المالي المناسب لجمعيات المرأة العُمانية ومراكز تأهيل الأشخاص ذوي الاعاقة.
- إطلاق خدمة الإسعاف المنزلي.
- تقديم دعم مالي للفرق الخيرية التابعة للجان التنمية الاجتماعية بكافة الولايات، وتكريم المتطوعين العاملين فيها، وبالمثل للجمعيات الخيرية الداعمة لجهود وزارة التنمية الاجتماعية.
- تنفيذ مبادرات ومشاريع خيرية وتطوعية في مختلف المحافظات (فك كربة، الزكوات، التبرعات، الدعوم المالية ... إلخ)
- تنفيذ عدد من المشاريع التي تسهم في دعم المرأة الريفية.
- صياغة قانون خاص للأشخاص ذوي الإعاقة.
- بناء منظومة الطفولة المبكرة المتكاملة.

ملاحظة: تسهم كافة جهود الأولويات الأخرى في تحقيق أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- الاستمرار في دعم المبادرات التي تسهم في تعزيز الجهود القائمة في الارتقاء بقطاع الإعاقة في سلطنة عُمان.
- الاستمرار في تعزيز دور صندوق الأمان الوظيفي ومنظومة الحماية الاجتماعية وتوسعة نطاقها قدر الإمكان حسب الإمكانيات المالية المتاحة للدولة.
- الاستمرار في تعزيز دور مؤسسات قطاع المجتمع المدني (الشراكة المجتمعية) بما يتلاءم مع الأدوار المأمولة منها في تحقيق توجهات رؤية عُمان 2040.
- تحسين وتطوير دور برنامج بحوث المرصد الاجتماعي والذي يُعنى برصد التغيرات الاجتماعية في حركة المجتمع وتحليلها عن طريق البحث العلمي، وتوفير نتائج تلك البحوث وتوصياتها لصنّاع ومتخذي القرار والمجتمع عامة.
- دعم الجهود التي تُبذل في إيجاد إدارة مستدامة وتمويل مستدام لحالات الطوارىء بمختلف أنواعها (طبيعية، بيئية، صحية، مناخية).
- التركيز على المصادر التمويلية لاستدامة الخدمات التي ستشملها منظومة الحماية الاجتماعية.
- مواكبة الأساليب والأنظمة المتطورة في تحديد الفئات الاجتماعية وطرق احتساب دخولها الأساسية.

أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

التوجه الاستراتيجي	قيادةٌ اقتصاديةٌ ديناميكيةٌ بكفاءاتٍ متجددة تعملُ في إطارٍ مؤسسيّ متكامل

تم وضع هذه الأولوية انطلاقاً من الدور الفاعل للقيادة والإدارة الاقتصادية المستقرة في وضع السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والصناعية وسياسات سوق العمل، وضمان التوافق فيما بينها بما يسهم في رسم الخطط والبرامج والمشاريع الاقتصادية وتنفيذها بنسق واضح في سياق التوجهات الاستراتيجية.

وتؤكد الأولوية على أن وجود قيادة ممكّنة متجددة على رأس هيكل تنظيمي اقتصادي واضح سوف يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، كما سيعمل على تحسين الفعالية والكفاءة في البيئة التنظيمية، ويؤدي إلى تجاوز التداخل في الأدوار المؤسسية، ويحسّن من قدرة القيادة على تنفيذ السياسات والتنسيق بين المؤسسات، وتعزيز ممارسات الحوكمة.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء • وزارة الاقتصاد

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التنافسية العالمية	ينشر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي سنوياً والذي يستخدم مؤشر التنافسية لتصنيف دول العالم من حيث تنافسية اقتصاداتها وقدرتها على جذب الاستثمار، ويدخل في تركيب المؤشر 110 متغيرات تتعلق إجمالاً بالازدهار الاقتصادي، وتحسب المتغيرات إما عن طريق البيانات المفتوحة أو عن طريق استطلاعات الرأي.	**2030** القيمة > **71** أو من أفضل **30** دولة **2040** القيمة > **76.6** أو من أفضل **20** دولة	**2018** القيمة: **64.4** التصنيف: **47** **2019** القيمة: **63.6** التصنيف: **53**	ملاحظة: لم يصدر المؤشر في الأعوام الثلاثة الأخيرة (2020 و2021 و2022)، وآخر إصدار له كان في عام 2019.

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية	مؤشر استطلاعي يهدف إلى تقديم صورة عن الجودة التنظيمية لكل بلد من خلال قدرتها على صياغة وتنفيذ وإدارة سياسات وتشريعات فاعلة وممكّنة للنمو المستدام وللقطاع الخاص.	**2030** القيمة > **1.23** أو من أفضل **30** دولة **2040** القيمة > **1.44** أو من أفضل **20** دولة	**2020** القيمة: **0.46** التصنيف: **70** من **214** **2021** القيمة: **0.33** التصنيف: **77** من **214**	تراجع
توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021	تم تحقيق المؤشر من خلال تعزيز دور اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء وتكليفها بالإشراف على البرامج الوطنية في محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة، ويسهم إنشاء وزارة الاقتصاد في تحقيق هذا المؤشر. ولكن لا تزال هناك جوانب تتطلب التحسين خاصة فيما يتعلق بضمان تكامل السياسات المالية والاقتصادية والنقدية، وتكامل أدوار الجهات ذات العلاقة، وسرعة وديناميكية اتخاذ القرارات الاقتصادية بناءً على المتغيرات، بحيث يكون القطاع الخاص واثقاً من الالتزام بالسياسات الاقتصادية المعلَنة، ومدركاً لطبيعة التحولات القادمة.			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مؤشر عام يحسب نسبة التغير السنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.	**2030** **5%** سنوياً **2040** **5%** سنوياً	**2020** **-3.2%** **2021** **3.1%** **2022** **4.3%**	تحسن ملاحظة: ارتفاع النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي في عامي 2021 و2022 يدل على التعافي الاقتصادي بشكل عام، ويرجع ذلك بشكل أساسي لتحسن أسعار النفط ومبادرات خطة التوازن المالي متوسطة المدى.

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك)	مؤشر يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات على المستهلك.	**2030** **2% - 3%** **2040** **2% - 3%**	**2020** **-0.9%** **2021** **1.5%** **2022** **2.8%**	ملاحظة: سجل معدل التضخم خلال عامي 2021 و2022 ارتفاعاً ملحوظاً بسبب تأثير التعافي من جائحة كورونا ونقص الإمدادات وزيادة الطلب على السلع، ولكن لا زالت النسبة الحالية ضمن النطاق المستهدف في الرؤية وهو 2-3%.
نسبة عجز/ فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس نسبة العجز أو الفائض في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.	**2030** لا يتجاوز **-3%** سنوياً **2040** لا يتجاوز **-3%** سنوياً	**2020** **-15.55%** **2021** **-3.61%** **2022** **2.7%**	تحسن

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

شهدت هذه الأولوية تحديثاً في اثنين من مؤشراتها هما: مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومؤشر نسبة عجز/فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسناً للسنة الثانية على التوالي وسجل في عام 2022 قفزة كبيرة مرتفعاً إلى نسبة 4.3% بعد أن كان متراجعاً بنتيجة سالبة وصلت إلى (3.2%-) في عام 2020، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط وإلى تعافي السوق بعد جائحة كورونا والركود الاقتصادي المصاحب، وقد ساهمت المبادرات المرتبطة بالبرامج الوطنية ذات العلاقة بمحور الاقتصاد والتنمية في سرعة التعافي.

كما أظهر مؤشر نسبة عجز/فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسناً للسنة الثانية على التوالي، فقد تحسن المؤشر من عجز بنسبة 3.61%- في عام 2021 بعجز مقداره (1223 مليون ريال عُماني) إلى

فائض بنسبة 2.61% مقدراه (1146 مليون ريال عُماني). هذا التحسن في نسبة عجز/فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي يفوق المستوى المستهدف في وثيقة الرؤية (مستهدف الرؤية في عام 2030: 3.00-%).

وقد ساهمت أسعار النفط المرتفعة في تحسّن مؤشر نسبة عجز/فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهمت الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز الاستدامة المالية وترشيد الإنفاق في تحقيق هذا التحسّن، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الوضع المالي لا يزال غير مستقر ولا مستدام، ويحتاج لبذل المزيد من الجهود من جميع المؤسسات الحكومية لتحقيق الاستدامة المالية.

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
1. مؤشر التنافسية العالمية 2. مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية 3. توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021 4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5. نسبة التضخم (مؤشر السعر المستهلك) 6. نسبة عجز / فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	1. نسبة التحسّن في تصنيف سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية التنافسية، وهي: - مؤشرات الحوكمة العالمية التي تضم كفاءة الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون - مؤشر التنافسية العالمية الذي يضم: مؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر الأداء البيئي، ومؤشر مدركات الفساد 2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3. مؤشر التطوير الاقتصادي

نماذج من الجهود المبذولة

- إشراف اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء على مجموعة من البرامج الوطنية المتعلقة بمحوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة.
- إنشاء وزارة الاقتصاد.
- تحسّن المؤشرات المالية والاقتصادية وانعكاسه على مختلف القطاعات.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- تطبيق أفضل الممارسات الاقتصادية في تحسين إدارة الثروات الوطنية واستغلالها بأفضل صورة ممكنة.
- المعالجة المستمرة للتحديات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتحسين المستمر للمؤشرات ذات الصلة.
- دراسة التأثيرات الناجمة عن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على الاقتصاد الكلي العالمي، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على التواكب مع هذه التقنيات وتوطينها بما يتسق مع متطلبات وتوجهات رؤية عُمان 2040.

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

التوجه الاستراتيجي	اقتصادٌ متنوعٌ ومستدام؛ قائمٌ على التقنية والمعرفة والابتكار، أُطرُهُ متكاملةٌ وتنافسيتُه متحققةٌ، مستوعبٌ للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامةَ المالية

تهدف الأولوية إلى إيجاد اقتصاد تنافسي من خلال بناء قاعدة اقتصادية متينة مبنية على أساس التنويع الاقتصادي؛ مع الاهتمام بالتنويع القائم على التقنية والمعرفة والابتكار، وتعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير القدرات المحلية في مجال الابتكار والإبداع، وتشجيع الريادة، وتوفير البيئة الملائمة لذلك من تشريعات وحوافز؛ بما يعزز من تنافسية الاقتصاد العُماني إقليمياً وعالمياً.

وتُعنى الأولوية أيضاً بإيجاد سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة؛ متكاملة ومستدامة، وموازنات توظّف الإيرادات العامة بفعالية، وإيجاد بيئة أعمال جاذبة للجميع.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • البنك المركزي العُماني

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التطوير الاقتصادي	مؤشر يقيس مدى كفاءة الاقتصاد عن طريق معادلة اقتصادية تقيس درجة تطور المنتجات المحلية وعمق الترابطات بين القطاعات وتعزيز الإنتاجية، بالتناسب مع الدول الأخرى.	**2030** القيمة > **1.186** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة > **1.577** أو من أفضل **10** دول	**2020** القيمة: **-0.27** التصنيف: **72** **2021** القيمة: **-0.20** التصنيف: **73**	تحسن
مؤشر جاهزية الشبكات	مؤشر يقيس مدى تطور الشبكات في المنظومة الاقتصادية عن طريق 4 محاور رئيسية وهي الحوكمة، والنظام - المهارات البشرية-، والتكنولوجيا، والأثر.	**2030** القيمة > **5.4** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة > **5.6** أو من أفضل **10** دول	**2016** **4.31** **52**	ملاحظة: توقف المؤشر بعد عام 2016.
الجاهزية لمستقبل الإنتاج - محركات الإنتاج الجاهزية لمستقبل الإنتاج - هيكل الإنتاج	مؤشرات معنية بالعوامل الرئيسية اللازمة لتطوير أنظمة الإنتاج، ومساعدة أصحاب القرار على تقييم مدى استعداد البلاد لقيادة الطبيعة المتغيرة للإنتاج والاستفادة منها، وتحفيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الأعمال المشتركة والاستراتيجيات الصناعية الحديثة.	**2030** المحركات: من أفضل **20** دولة الهيكل: من أفضل **20** دولة **2040** المحركات: من أفضل **10** دول الهيكل: من أفضل **10** دول	**2018** القيمة: **69** التصنيف: **45**	ملاحظة: تم احتساب المؤشر لسنة واحدة فقط ثم توقفت المنظمة عن إصداره.

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي ويتابع نمو القطاعات غير النفطية وتأثيرها على الاقتصاد سنوياً.	2030 القطاع النفطي: 16.1% غير النفطي: 83.9% 2040 القطاع النفطي: 8.4% غير النفطي: 91.6%	2020 26.5% 78.2% 2021 32.7% 70.2% 2022 34.4% 68.3%	تراجع ملاحظة: هناك تراجع في نسب مساهمة القطاعات غير النفطية نظراً لارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.	2030 -7% عجز 2040 -1.5% عجز	2020 -16.21% 2021 -4.86%	تحسن
الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس نسبة الإنفاق الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.	2030 34% 2040 25%	2020 44.3% 2021 36.6% 2022 30.2%	تحسن

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس نسبة مساهمة كل القطاعات غير النفطية في الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي لمتابعة تحسنها سنوياً.	2030 15% 2040 18%	2020 9.27% 2021 8.71% 2022 7.5%	تراجع
نسبة إجمالي الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس نسبة إجمالي الدين العام التراكمي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	2030 لا يتجاوز 60% 2040 لا يتجاوز 60%	2020 67.7% 2021 61.0% 2022 40.0%	تحسن

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

أظهر مؤشر التطوير الاقتصادي تحسناً طفيفاً في القيمة في آخر إصدار له في عام 2021 مع ثبات نسبي في التصنيف كما هو الحال في الأعوام الثلاثة السابقة، إلا أن هذا التحسن لا يزال لا يرقى للطموح المستهدف في الرؤية ويحتاج إلى مزيد من الجهود لتعزيز التنوع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج. ويُعنى المؤشر بقياس مدى كفاءة الاقتصاد عن طريق معادلة اقتصادية تقيس درجة تنويع وتعقيد المنتجات المحلية التي يصدرها البلد وعمق الترابطات بين القطاعات المختلفة، بالتناسب مع الدول الأخرى.

وأظهر مؤشر مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا من 70.2% إلى 68.3% ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، ومع ذلك فإن الأنشطة غير النفطية شهدت ارتفاعاً بنسبة 1.6% في عام 2022 لتصل إلى نحو 24.70 مليار ريال عُماني مقارنة بنحو 24.31 مليار ريال عُماني في عام 2021.

كما شهد مؤشر الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسناً ملحوظاً بانخفاض إيجابي بنسبة 6.4% في عام 2022 مقارنة بعام 2021 ليصل إلى 30.2% وهي نسبة تحقق النسبة المستهدفة في الرؤية، إذ تستهدف الرؤية نسبة 34% في عام 2030، ويعود ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإلى المبادرات الرامية إلى تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، ويحتاج المؤشر إلى مزيد من الجهود لاستدامة النسبة المتحققة.

تحسنت الإيرادات غير النفطية بنسبة 19.5% في عام 2022 مقارنة بعام 2021، ويعود ذلك إلى مبادرات تعزيز الواردات غير النفطية التي تبناها برنامج «توازن»، وعلى الرغم من ذلك؛ انخفض مؤشر الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.7% في عام 2021 إلى 7.5% في عام 2022، ويعزى ذلك إلى الزيادة المطّردة في الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة إجمالي الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً من 61.0% في عام 2021 إلى 40.2% في عام 2022، وهي نسبة أقل من النسبة المستهدف تحقيقها في الرؤية (لا يتجاوز 60%)، ويعود ذلك إلى الجهود المبذولة لزيادة كفاءة الإنفاق وتوجيه الفائض المالي لتخفيض المديونية.

المؤشرات المقترحة

المرتكز	المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
التنويع الاقتصادي	1. مؤشر التطوير الاقتصادي 2. مؤشر جاهزية الشبكات 3. الجاهزية لمستقبل الإنتاج - محركات الإنتاج 4. الجاهزية لمستقبل الإنتاج - هيكل الإنتاج 5. مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (النفطية وغير النفطية) 6. نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي	1. نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2. نسبة المحتوى المحلي من إجمالي قيمة العقود الحكومية وعقود الشركات الحكومية 3. معدل نمو الإيرادات غير النفطية 4. نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات الوطنية (بدون إعادة تصدير)
الاستدامة المالية	1. نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 2. الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 3. الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي 4. نسبة إجمالي الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	1. نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 2. نسبة إجمالي الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

نماذج من الجهود المبذولة

الاستدامة المالية:

- تطوير مبادرات تسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي.
- تشخيص التحديات التمويلية ذات الصلة بقطاعات التنويع الاقتصادي.
- تفعيل مركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة).
- تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية وخفض المديونية العامة على الدولة.
- تحسن مستويات التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان والإبقاء على النظرة المستقبلية الإيجابية؛ نتيجة الجهود الحكومية في ضبط الأوضاع المالية وقرارها في توجيه الفوائض المالية نحو خفض الدين العام.
- تحسن مساهمة جهاز الاستثمار العُماني في رفد موازنة الدولة.
- انخفاض مديونية الشركات الحكومية خلال العامين المنصرمين، وسداد قروض واجبة السداد لهذه الشركات بمبلغ يقدر بـ 3 مليارات ر.ع منها 600 مليون قبل الموعد المستحق 2022.
- سداد مجموعة من الالتزامات الحكومية تتخطى مليار ريال عُماني بنهاية الربع الأول من عام 2023، دون اللجوء إلى إعادة الاقتراض من أجل تمويلها، وقد انخفض معدل الدين العام إلى ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- التخارج من بعض الشركات التابعة للحكومة أو التي لديها حصص منها.
- صياغة مشاريع ذات أهمية كمشروع القانون المصرفي ومشروع قانون الدين العام ومشروع القانون المالي.

التنويع الاقتصادي:

- المبادرات التخطيطية القائمة التي يعمل عليها البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تطوير خارطة التشابكات والترابطات بين قطاعات التنويع الاقتصادي).
- النمذجة الاقتصادية، ودراسة العلاقات التشابكية بين القطاعات، وتطوير جدول المدخلات والمخرجات، وتحليل الفجوات والتحديات القطاعية، والمعايرة مع ممارسات دولية في عملية التنويع الاقتصادي.
- الجهود الحكومية القائمة في تحسين مؤشر التعقيد الاقتصادي.

- تعزيز التجمعات الاقتصادية المتكاملة والمتشابكة في صناعات مختلفة كمشروع الشويمية للصناعات المعدنية، ومجمع صناعات الألمونيوم، ومجمع نجد للصناعات الغذائية، وسلاسل التبريد للصناعات السمكية في الدقم، وغيرها.
- الجهود المتسارعة نحو تعزيز المحتوى المحلي للصناعات العُمانية، وإعداد سياسة وطنية لها.
- تطوير عدد من المبادرات والمشاريع التي خرج بها مختبر الصناعات التحويلية ومستقبل الصناعة.
- المشاريع التي تم تنفيذها أو يجري تنفيذها في القطاعات الاقتصادية المختلفة (السياحة والصناعة والتعدين والقطاع اللوجستي والطاقة، منها على سبيل المثال: مصنع صلالة للميثانول، ومشروع صلالة للأمونيا، ومشروع أسياد للحوض الجاف، ومصنع كروة للسيارات، ومشروع إنتاج صحار للصناعات المتقدمة، ومشروع مصنع بولي اكريلاميد لإنتاج البوليمرات، ومشروع المدينة المستدامة يتي، ومشروع استزراع الصفيلح العُماني، ومحطة تخزين النفط برأس مركز، ومشروع صحار للألمونيوم، والأنشطة التوسعية لشركة الكروم العُمانية، والحوض الجاف بالدقم، والاستثمارات المرتبطة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ومشروع السلك الانزلاقي بمحافظة مسندم، ومشروع مدينة خزائن الاقتصادية، وأنشطة شركة أحجار التعدين للجابرو بولاية لوى، ومشروع مربع ينقل للتعدين (النحاس والذهب)، ومشروع صوامع تخزين الحبوب بميناء صحار الصناعي، وافتتاح طريق الربع الخالي، والتشغيل التجريبي لمصفاة الدقم، ومجمع لوى للصناعات البلاستيكية بميناء صحار، وتدشين منجم أحجار الجابرو بولاية لوى، ومشروع ديار رأس الحد، ومشروع استزراع الروبيان في الرويس، وتدشين خطوط بحرية لنقل البضائع بين ميناء شناص وموانئ مسندم، ومشروع الرصيف البحري بولاية شناص، وغيرها من المشاريع ذات الأثر في تحسين مؤشرات الرؤية).
- تشجيع توطين وإقامة العديد من الأنشطة الصناعية في عدد من المدن الصناعية مثل (مدينة البريمي الصناعية، المنطقة الحرة بالمزيونة، مدينة صور الصناعية، مدينة صحار الصناعية، مدينة سمائل الصناعية، مدينة ريسوت الصناعية، مدينة محاس الصناعية).
- استمرار الإنفاق الرأسمالي للشركات الحكومية في مشاريع قطاعات السياحة واللوجستيات والطيران والتكنولوجيا والتعدين والخدمات والغذاء.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

الاستدامة المالية:

- دعم جهود فريق البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي مع التركيز على المبادرات ذات الأثر الأعلى.
- المتابعة المستمرة للتطورات العالمية (المالية والنقدية والاقتصادية) والتكتلات الاقتصادية وتأثيراتها المحتملة.
- التركيز على الإسراع في إيجاد حلول ونوافذ تمويلية متنوعة مع توجيهها بصورة أكبر نحو قطاعات التنويع الاقتصادي المرحلية.

التنويع الاقتصادي:

- دعم جهود البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنويع» ومبادراته المختلفة.
- تعميق الأنشطة الاقتصادية وتشابكها وتحسين مؤشرات التعقيد الاقتصادي.
- التركيز على جهود القيمة المحلية المضافة ووضع السياسات العامة الشاملة لها.
- الإسراع في انتهاز الفرص الاستثمارية والاقتصادية التي قد توفرها الاقتصاديات الجديدة بأنواعها المختلفة.

أولوية سوق العمل والتشغيل

أولوية سوق العمل والتشغيل

التوجه الاستراتيجي	سوقُ عملٍ جاذبٌ للكفاءات، ومتفاعلٌ، ومواكبٌ للتغيرات الديموغرافية والاقتصاديةً والمعرفية والتقنية

تركز أولوية سوق العمل والتشغيل على إيجاد سوق عمل ذي منظومة تشريعية كفؤة؛ توفر فرص العمل المناسبة للشباب العُماني، مع الاهتمام بتحسين الإطار الإداري والمؤسسي لسوق العمل، ومواكبة التطورات العالمية في مجال وظائف المستقبل.

وتُعنى أهداف الأولوية بإيجاد سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية، وثقافة عمل إيجابية، وأن يكون جاذباً للكفاءات والقوى العاملة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير؛ وفق منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية وتذكي روح المبادرة والابتكار.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة العمل • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص	مؤشر يقيس نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص (تشمل فئة العمالة الماهرة الاختصاصيين والفنيين والعمال المهنيين والعمال الماهرين، بغض النظر عن درجاتهم العلمية).	2030 81% 2040 83%	2020 56.8% 2021 58.0% 2022 65.0%	تحسن
معدل نمو إنتاجية العمالة	مؤشر يقيس نسبة التغير السنوي في إنتاجية العمالة (تُحسب عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي على مجموع القوى العاملة).	2030 2% - 1% 2040 2% - 3%	2020 -3.7% 2021 3.4% 2022 -10.3%	ملاحظة: تذبذب في معدل المؤشر، ويعود ذلك إلى التغيرات في أسعار النفط، والتغير في مجموع القوى العاملة خلال جائحة كورونا وبعد الجائحة.
حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص	مؤشر يقيس نسبة العمانيين من القوى العاملة في القطاع الخاص.	2030 35% 2040 40%	2021 12.4% 2022 8.4%	تراجع

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

فيما يخص مؤشر معدل نمو إنتاجية العمالة - الذي يُعنى بقياس نسبة التغير السنوي في إنتاجية العمالة - فقد أظهر في عام 2022 انخفاضاً بنسبة 10.3% رغم زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وقد تأثر المؤشر بالزيادة المطردة في مجموع القوى العاملة، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يتأثر بشكل كبير بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يتأثر بأسعار النفط، ولا يعكس المؤشر بالضرورة معدل إنتاجية العمالة في ظل تذبذبات أسعار النفط.

وحقق مؤشر حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص في عام 2022 نسبة 8.4% مقارنة بـ 12.4% في عام 2021.

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
1. نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص 2. معدل نمو إنتاجية العمالة 3. حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص	1. معدل الباحثين عن عمل من إجمالي القوى العاملة 2. نسبة المشتغلين العُمانيين من إجمالي المشتغلين بالقطاع الخاص 3. نسبة المشتغلين العُمانيين في وظائف فنية وتخصصية وقيادية من إجمالي المشتغلين في هذه الوظائف في القطاع الخاص 4. نسبة العُمانيين المشتغلين ذاتياً (صاحب عمل/ يعمل لحسابه الخاص) من إجمالي المشتغلين العُمانيين في القطاع الخاص

نماذج من الجهود المبذولة

- المبادرات الجاري تطويرها بواسطة البرنامج الوطني للتشغيل والتي ترتكز على عملية ربط الباحث عن العمل (الطلب) والوظائف (العرض) وفق منظومات متكاملة.
- تشجيع تمويل البرامج الخاصة بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبادرات التشغيلية التي تنفذها وزارة العمل.
- تفعيل صندوق الأمان الوظيفي والشروع في استفادة المنهية خدماتهم من المنح التي يقدمها.
- إدراج أنظمة جديدة في توظيف القوى الوطنية في الوحدات الحكومية.
- إنشاء منصة تكاملية تربط العرض والطلب لمنظومة التشغيل (منصة مرصد).
- إطلاق منظومة العمل الحر كأحد ركائز تنمية سوق العمل.
- تنفيذ عدد من البرامج ذات الصلة من قبل جهاز الاستثمار العُماني، كبرنامج «نمو» لتدريب الخريجين على رأس العمل، وبرنامج «إعداد» للتدريب على رأس العمل بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية، وبرنامج «رواد تكاتف» لتنمية رأس المال البشري المحلي.
- صياغة قانون جديد للعمل في القطاع الخاص (قانون العمل).

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- التعامل مع التحولات المتسارعة في مستقبل الوظائف نتيجة التأثيرات التقنية غير المسبوقة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- التركيز على السياسات المتعلقة بسوق العمل لتكون أكثر قدرة على التواكب مع المتغيرات المحيطة وقادرة على جذب العقول والمهارات.
- التركيز على معالجة بعض الظواهر مثل زيادة حالات التسريح العمالي وغيرها.
- التركيز على ملف التعليم المهني والفني وتفعيل أدواته.

أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

التوجه الاستراتيجي	قطاعٌ خاصٌ مُمَكَّن يقود اقتصاداً تنافسياً ومندمجاً مع الاقتصاد العالمي

تكمن أهمية أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي في تركيزها على تعزيز قِيَم التنافسية، ووضع الأطر المناسبة لها على صعيد القطاعين الحكومي والخاص؛ وبشكل يمهّد لنهوض اقتصادي يضمن الفرص المتكافئة بين الجميع.

وتهتم الأولوية بتطوير بيئة الأعمال، وإعطاء القطاع الخاص دور الريادة، وتمكينه من تسيير عجلة التنمية الاقتصادية المتوازنة، مع الاهتمام بتعميق سوق رأس المال، وتوفير التمويل المستدام اللازم وفق أنماط تمويل مبتكرة لإقامة المشاريع الإنتاجية وخصوصاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتتطلع الأولوية لجعل سلطنة عُمان مركزاً استثمارياً وتجارياً عالمياً يدعم الشراكة بين القطاع الخاص العُماني ومجتمع الأعمال الدولي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصوصاً النوعية منها. وتركّز الأولوية أيضاً على توسيع القاعدة الإنتاجية لمختلف القطاعات، ورفع نسبة مساهمة القطاعات التصديرية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الاقتصاد • وزارة الخارجية • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الهيئة العامة لسوق المال • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • البنك المركزي العُماني

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	مؤشر يقيس الأنظمة أو القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية والاستثمارية، ويحسب عن طريق 10 ركائز مختلفة.	**2030** القيمة **79.58 <** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة **81.55 <** أو من أفضل **10** دول	**2018** **71** **67.2** **2019** **78** **67.19** **2020** **70** **68**	ملاحظة: تم إيقاف المؤشر في 2021 من البنك الدولي.
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم	مؤشر يقيس حجم الحرية الاقتصادية عن طريق 5 ركائز (حجم الجهاز الإداري للحكومة، وقوة المنظومة القضائية وحقوق التملك، وقوة النظام المالي، والحرية في التجارة الخارجية، والمنظومة التشريعية).	**2030** القيمة **7.36 <** أو من أفضل **50** دولة **2040** القيمة **7.52 <** أو من أفضل **40** دولة	**2020** **64.60** **71** **2021** **56.6** **108** **2022** **58.5** **95**	تحسن
مؤشر تركّز المنتجات الصادرة	مؤشر يقيس ما إذا كانت نسبة كبيرة من صادرات البلد يمثلها عدد صغير من السلع، أم موزعة جيدًا بين العديد من السلع، وبالتالي يمكن استخدامه كعلامة تحذير من انخفاض تنوع الصادرات، مع ما يترتب على ذلك من ضعف اقتصادي. ويمكن أن يعطي تطورها عبر الزمن إشارات مهمة حول الهيكل الإنتاجي المتغير للبلد.	**2030** القيمة **0.123 >** أو من أفضل **30** دول **2040** القيمة **0.087 >** أو من أفضل **10** دول	**2020** **0.387** **2021** **0.306**	تحسن

مؤشر تركّز الأسواق	مؤشر يقيس تركز الأسواق ويستخدم لتحديد القدرة التنافسية للسوق، فكلما اقترب السوق من الاحتكار، زاد تركيزه وانخفضت تنافسيته.	**2030** القيمة **0.07 >** أو من أفضل **30** دولة **2040** القيمة **0.06 >** أو من أفضل **20** دولة	**2016** **0.26**	ملاحظة: توقف المؤشر بعد عام 2016.
نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل سنوي لمعرفة قوة تنامي اعتماد الاقتصاد على أموال غير حكومية.	**2030** **25%** **2040** **22%**	**2020** **15.7%** **2021** **13%** **2022** **10.5%**	تراجع
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس نسبة الاستثمارات القادمة من الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل سنوي، لمعرفة حجم الأموال الخارجية المعززة للاقتصاد وأثر جهود وتنافسية البلد في جذب الاستثمارات الخارجية.	**2030** **7%** **2040** **10%**	**2020** **2.9%** **2021** **10.3%** **2022** **4.2%**	تراجع

التحليل العام لمؤشرات الرؤية

أظهر مؤشر الحرية الاقتصادية تحسنا في عام 2022 (تقرير 2023) بعد أن شهد انخفاضا في عام 2021، ويقيس المؤشرُ الحريةَ الاقتصاديةَ على أساس 12 عاملا كَمّيا ونوعيا، مقسمة إلى أربعة محاور شاملة للحرية الاقتصادية، وهي: سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة، وجاء الارتفاع في المؤشر مدفوعا بالتحسن في كفاءة الإنفاق الحكومي، ويمكن للمؤشر أن يتحسن أكثر بالتركيز على عوامل محور سيادة القانون التي شهدت انخفاضا رغم التحسن العام في المؤشر.

وأظهر مؤشر تركّز المنتجات الصادرة تحسنا في آخر إصدار له، إذ ارتفع من 0.367 في عام 2020 إلى 0.306 في عام 2021، ويُعنى المؤشر بقياس التنوع في الصادرات ويمكن أن يعطي تطورها عبر الزمن إشارات مهمة حول الهيكل الإنتاجي المتغير للبلد، وكلما قلت قيمة المؤشر كان الأداء أفضل.

وتمت مراجعة منهجية احتساب مؤشر نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ليتم التركيز على الاستثمارات الخاصة بدون احتساب الشركات التي يساهم القطاع العام في إدارتها أو في رأسمالها، ومع أن المؤشر يظهر انخفاضا كونه يقيس المساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن القيمة الفعلية للاستثمارات الخاصة في عام 2022 زادت بنسبة 5% مقارنة بعام 2021، ويعزى ذلك إلى الجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمارات خاصة الجهود المبذولة ضمن البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر).

وحقق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022 زيادة بنسبة 10.5% من حجم الاستثمار المحقق في 2021، وقد مثلت هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي والذي حقق بدوره أرقاماً غير مسبوقة، علماً بأن الرؤية تستهدف 7% نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030، وتجدر الإشارة إلى حساسية هذا المؤشر بتدفقات المشاريع الاستثمارية الخارجية الكبيرة وقياسه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك من المتوقع تغير قيمة المؤشر سنوياً صعوداً ونزولاً، على أن يتجه المعدل العام للمؤشر بشكل تصاعدي نحو مستهدفات الرؤية.

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
1. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2. مؤشر سهولة الحرية الاقتصادية في العالم 3. مؤشر تركّز المنتجات الصادرة 4. مؤشر تركّز الأسواق 5. نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 6. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي 7. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي 8. توفير بنية أساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص	1. نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي 2. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي 3. نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 4. نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

نماذج من الجهود المبذولة

- المبادرات والمشاريع الجاري تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر) ضمن قطاعات: الأمن الغذائي، النقل واللوجستيات، السياحة، الصناعات التحويلية، الاتصالات وتقنية المعلومات، الطاقة، التعدين، الرياضة.
- افتتاح صالة «استثمر في عُمان».

- إطلاق صندوق عُمان المستقبل.
- تنفيذ عدد من المشاريع/ الخدمات الحكومية عبر مؤسسات القطاع الخاص.
- تفعيل برنامج «إقامة مستثمر» للإقامة الطويلة في سلطنة عُمان .
- إطلاق برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة.
- العمل على مشاريع استثمارية واعدة (كمشروع جبال خف لإنتاج النفط والغاز، ومصنع عُمان للمسبوكات المترابطة، ومصنع ميس للسيارات، وتشغيل حقل مبروك للغاز، وحقل بساط، ومصنع وقود البيوديزل، ومشروع سكة الحديد الرابط بين صحار وإمارة أبوظبي، وإنشاء مصنع لإنتاج ثاني أكسيد التيتانيوم في المنطقة الحرة بصحار، وإنشاء مصنع لقضبان الصلب في المنطقة الحرة بصحار، وتشكيل وحدة إنتاج كريات الحديد بصحار، وإنشاء مصنع لإنتاج السيراميك في المنطقة الحرة بصحار، ومشروع محطة صحار اللوجستية، ومشروع استزراع التونة ذات الزعانف الصفراء، ومشروع الصفيلح العُماني وغيرها من المشاريع).
- تنفيذ مبادرة لتعزيز الصادرات عبر الموانئ العُمانية.
- إنشاء الشركة العُمانية السعودية بالشراكة مع جهاز الاستثمارات العامة السعودي.
- تنفيذ مبادرة لتحفيز الاستثمار في قطاع الاتصالات.
- مبادرة نشر تطبيقات التقنيات الناشئة وإنترنت الأشياء.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- تعزيز منظومة تسجيل الملكية الفكرية للعلامات التجارية وبراءات الاختراع.
- الاستمرار في تعزيز القدرات الفنية لمنصة استثمر بسهولة (تفعيلها بصورتها الكاملة).
- تطوير منظومة المواصفات والمقاييس في سلطنة عُمان.
- تمكين الشركات الوطنية لتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية والقيمة المضافة لها.
- مواكبة الازدياد المضطرد في الاستثمارات المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات وغيرها.
- التحسين المستمر لبيئة الأعمال في سلطنة عُمان.

أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

التوجه الاستراتيجي	تنميةٌ شاملةٌ جغرافياً تتبع نهجاً لا مركزياً، وتطورُ عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدامٌ مستدام للأراضي

تركز أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة على تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر والمحافظات العُمانية، مع الاهتمام بإيجاد مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة وريف حيوي بجودة عمرانية عالية تلبي الاحتياجات المتعلقة بالمعيشة والعمل والترفيه، وتوفير وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول؛ متكاملة مع التنمية العمرانية التي تتميز ببنية أساسية مستدامة عالمية المستوى.

وتركز أهداف الأولوية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بين المحافظات، وإيجاد الإدارات والقيادات المحلية القادرة على تطبيق مبادئ اللامركزية؛ بحيث تتمتع هذه القيادات بالقدرة على التخطيط، واتخاذ القرارات المناسبة التي تتواءم مع التوجهات المستقبلية للدولة، وتساهم في تنمية مجتمعاتها المحلية، وتهتم بتطبيق مبادئ الابتكار والتطوير في بناء المنظومة المحلية في كل محافظة، وتشجّع على استخدام التقنية الحديثة، والاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية المتاحة واستثمارها بطريقة متميزة وفاعلة.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة الداخلية • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الخدمات العامة

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	تحليل المؤشر
اللامركزية القائمة بحلول عام 2022	• تمثل اللامركزية أحد مناهج الإدارة المحلية، ويساهم تطبيق نهج اللامركزية في منح المجالس البلدية بالمحافظات والبلديات والقطاعات الخدمية المزيد من الصلاحيات مما سيؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية. • ويمكن القول بأن صدور المرسوم السلطاني رقم (101/2020) الخاص بإصدار نظام المحافظات والشؤون البلدية والهيكلة الجديدة للجهاز الإداري خطوات متقدمة لتحقيق المؤشر، فقد منح المرسومُ السلطاني المحافظاتِ الاستقلالَ الإداري والمالي وتشكيل مجلس لشؤون المحافظات يختص بإدارة كافة الأمور الإدارية والمالية وينظم ويشرف ويراقب على الأداء، كما حدد المرسوم مركزا لكل محافظة هو بمثابة العاصمة الإقليمية لها وتتوفر فيها أغلب الإدارات والمؤسسات الخدمية. • ويكتمل تحقيق المؤشر بوضع وتفعيل حوكمة وآليات عمل واضحة ومستدامة ومتسقة بين الوزارات ومديرياتها في المحافظات في الجوانب الخدمية وفي إدارة ومتابعة المحافظ لأولويات وجودة هذه الخدمات إضافة للخدمات البلدية التي أصبحت تدار على مستوى المحافظات بشكل كامل.
تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022	• مؤشر يهدف إلى توجيه التنمية الحضرية المستدامة لاستيعاب النمو السكاني وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية. • تم إدراج التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية في المحافظات في الاستراتيجية العمرانية الشاملة والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية الصادرة عن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وتم اعتمادها من مجلس الوزراء. • يعتبر المؤشر متحققاً باكتمال الآتي: ✓ اعتماد التسلسل الهرمي في استراتيجية التخطيط العمراني. ✓ تفعيل التسلسل الهرمي في وضع/تنفيذ الأولويات التنموية سواءً بتفعيل منظومته الالكترونية أو من خلال إدراج التسلسل الهرمي كأحد معايير مصفوفة أولويات المشاريع التنموية، وتضمين استخدام مخرجاته ضمن آلية عمل المجالس البلدية في المحافظات عند وضع أولويات المشاريع التنموية بكل محافظة.

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
1. اللامركزية القائمة بحلول عام 2022 2. تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022 3. الدول الأكثر قابلية للعيش في العالم: مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب التباين (IHDI)	1. معدل رضا المجتمع عن الخدمات الحكومية الأساسية في كل محافظة 2. نسبة تحقيق اللامركزية في الخدمات الحكومية بالمحافظات (نسبة الخدمات التي يمكن إنجازها بالمحافظات)

نماذج من الجهود المبذولة

- تدشين مدينة السلطان هيثم "إرث المستقبل".
- صدور نظام المحافظات وضم البلديات لمكاتب المحافظين.
- التوجيهات السامية لإضافة مشاريع تنموية إلى المشاريع المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة بما يزيد عن 650 مليون ر.ع.
- التوجيهات السامية لرفع المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية المحافظات من 10 مليون ر.ع إلى 20 مليون ر.ع لكل محافظة.
- التوجيهات السامية لتنفيذ مبادرة: أفضل مشروع إنمائي، وأهمية إظهار المحافظات للمقومات التي تتمتع بها والتنافس لتقديم أفضل مقترح لمشاريع إنمائية يمكن تنفيذها في إحدى ولاياتها، وتمويل المشاريع الثلاثة الأولى الفائزة.
- مبادرات تسهم في تعزيز الاستثمار في قطاعي التطوير العقاري والخدمات البلدية.
- تطوير وتنفيذ مشاريع تنموية وتطويرية في مختلف المحافظات (مراكز إدارية، إنارات، أرضيات، مواقف، ممشى صحي، بنى أساسية، رصف طرق داخلية لمخططات سكنية وصناعية وسياحية، تصريف مياه الأمطار، مياه الصرف الصحي، ملاعب الأطفال، المنتزهات، أعمال التشجير، أعمال بلدية، خطوط كهرباء جديدة، مشروع المجالس العامة... إلخ).
- ترخيص وتشغيل عدد من المشاريع السياحية في بعض المحافظات.
- تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية في بعض المحافظات بدعم من القطاع الخاص.
- طرح مشاريع للاستثمار في مواقع مختلفة في المحافظات.

- الاستثمارات الخاصة بالشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني في المحافظات (حتى العام 2022: بلغت 122 مشروعاً توزع على مختلف المحافظات وبقيمة استثمارية تصل إلى أكثر من 17 مليار ر.ع وبأكثر من 29 ألف موظف في مشاريع قائمة).
- إنشاء شبكات الجيل الخامس (وصلت إلى 2283 محطة).
- مشاريع شبكات الألياف البصرية والجيل الخامس (ارتفاع نسبة تغطية النطاق العريض الثابت عالي السرعة للمباني من 48% في 2021 لتصل إلى 51% في 2022).

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- تعزيز العلاقة التي تربط المحافظ بالأنظمة المركزية والمديريات في نطاق المحافظة.
- دراسة التوجه نحو بناء مدن المستقبل.
- دراسة إمكانية الاستفادة من ظاهرة انتشار ما يُعرف بالمدن الذكية الخضراء (استخدام مواد مبتكرة للحد من الحاجة لاستخدام الطاقة التقليدية).
- التواكب مع تطبيقات وتقنيات البناء من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد.
- متابعة المشاريع الاستراتيجية الكبرى في مختلف المحافظات.

أولوية البيئة والموارد الطبيعية

أولوية البيئة والموارد الطبيعية

التوجه الاستراتيجي	نظمٌ إيكولوجيةٌ فعالةٌ؛ متزنةٌ ومرنةٌ لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني

البيئة والموارد الطبيعية

تهتم أولوية البيئة والموارد الطبيعية بعدد من العناصر من أبرزها: إيجاد بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والاستخدام المستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية، والاهتمام أيضاً بالطاقة المتجددة، والاقتصاد الأخضر الذي يستجيب للاحتياجات الوطنية وينسجم مع التوجه العالمي.

ويعتبر الأمن الغذائي والمائي القائم على الموارد المتجددة والتقنيات المتطورة أحدَ مرتكزات أولوية البيئة والموارد الطبيعية، كما تهتم الأولوية أيضاً بالاستغلال الأمثل للموقع الاستراتيجي والتنوع الأحيائي.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة الاقتصاد • هيئة البيئة • هيئة الطيران المدني • هيئة تنظيم الخدمات العامة

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر الأداء البيئي	مؤشر يحدد مدى التزام الدول بالسياسات البيئية العالمية وتوجهاتها نحو مستقبل بيئي مستدام. ويندرج تحته 32 مؤشر فرعي يقيس التنوع البيولوجي والموائع، وجودة الهواء، والمناخ والطاقة، والمياه والصرف الصحي، ومصائد الأسماك، وموارد المياه، والتعرض للمخاطر البيئية.	**2030** القيمة **< 65.46** أو من أفضل **40** دولة **2040** القيمة **< 74.69** أو من أفضل **20** دولة	**2018** **51.32** **116** **2020** **38.5** **110** **2022** **30.7** **149**	تراجع ملاحظة: سبب التراجع هو تغير في منهجية احتساب المؤشرات الفرعية، وتغير عددها من 32 إلى 40 مؤشر، وتغير أوزانها، وإنشاء هدف استراتيجي منفصل لتغير المناخ بوزن 38% من إجمالي وزن المؤشر.
الناتج المحلي لكل وحدة من استخدام الطاقة	مؤشر يقيس إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام طاقة (تعادل القوة الشرائية بالدولار لكل كغم من مكافئ النفط).	**2030** القيمة **< 14.57** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة **< 17.3** أو من أفضل **10** دول	**2015** **6.92** **97**	ملاحظة: لا توجد بيانات لسلطنة عُمان في هذا الشأن بالبنك الدولي منذ 2015.
مؤشر عُمان للمياه	مؤشر يحسب كمية المياه المنتجة في سلطنة عُمان سنوياً، سواءً من محطات التحلية أو من الآبار.	**2030** **550 - 600** مليون متر مكعب/شخص **2040** **650 - 700** مليون متر مكعب/شخص	**2020** **473.6** **2021** **487.7** **2022** **513**	تحسن

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة	مؤشر يقيس نسبة استهلاك الكهرباء المنتجة من طاقة متجددة (كطاقة الرياح والطاقة الشمسية) إلى إجمالي استهلاك الكهرباء سنوياً.	2030 20% 2040 35% - 39%	2020 0% 2021 2% 2022 4%	تحسن

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

شهد مؤشر الأداء البيئي تراجعاً ملحوظاً وفقاً للتقرير الصادر في 2022م من حيث القيمة والتصنيف. وبالرغم من انخفاض القيمة بحوالي 7.8 فقط، إلا أن ذلك أدى لتراجع تصنيف سلطنة عُمان بـ 39 مرتبة (110 في 2020م إلى 149 في 2022م)، علماً بأن هناك العديد من الجهود المبذولة من قبل هيئة البيئة والمكتب الوطني للتنافسية والجهات ذات العلاقة للوقوف على التحديات التي تحول دون تحسين تصنيف سلطنة عُمان في المؤشر، ولعل من أبرز هذه الجهود هي: تنفيذ مختبر إدارة الكربون الذي تكلل بالنجاح من خلال المباركة السامية لاستراتيجية الانتقال المنظم إلى الحياد الصفري لسلطنة عُمان التي تم تدشينها في مؤتمر قمة المناخ "كوب 27" (COP27) في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، وكذلك إنشاء مركز عُمان للاستدامة الذي سيسهم بشكل مباشر في تحسين المؤشرات الفرعية المتعلقة بقطاع تغير المناخ المنضوية تحت المؤشر. وتفعيل حوكمة لمتابعة المؤشر والتوافق على خطة تنفيذية ركزت على محاور واضحة لتحقيق المستهدف.

وأظهر مؤشر عُمان للمياه - وهو مؤشر يقيس كمية المياه المنتجة في سلطنة عُمان - تحسناً وحقق زيادة بنسبة 5%، إذ ارتفعت كمية المياه المنتجة من 488 مليون متر مكعب في عام 2021 إلى 513 مليون متر مكعب في عام 2022.

المؤشرات المقترحة

مرتكز	المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
البيئة	1. مؤشر الأداء البيئي	1. نسبة انخفاض كثافة الغازات الدفيئة 2. نسبة النفايات البلدية المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة
الموارد	1. نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي 2. الاستهلاك المحلي للمواد (DMC) 3. مؤشر عُمان للمياه	1. نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي
الطاقة	1. نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من اجمالي الاستهلاك 2. الناتج المحلي لكل وحدة من استخدام الطاقة	1. نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك

نماذج من الجهود المبذولة

- تنفيذ مختبر إدارة الكربون.
- إنشاء البرنامج الوطني للحياد الصفري، والشروع في وضع الخطط التنفيذية للمشاريع والمبادرات.
- تدشين مركز عُمان للهيدروجين.
- قيام شركة هيدروجين عُمان بتوقيع اتفاقيات للاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر.
- تنفيذ مجموعة من مشاريع الطاقة المتجددة (مثل مشروع منح 1 و 2 للطاقة الشمسية، مشروع عبري 1 و 2 للطاقة الشمسية، مشروع محطة أمين لتوليد الطاقة الكهروضوئية، محطة ظفار لطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء، محطة الطاقة الشمسية في ولاية المزيونة، مشاريع طاقة الرياح في جعلان بنو بوعلي والدقم وهرويل، مشروع محطة الطاقة الشمسية المستقلة «أمين»، مشروع قبس صحار للطاقة الشمسية، التوسع في استخدام الطاقة الشمسية لتغطية احتياجات المدارس الحكومية من الطاقة).
- الإعلان عن اتفاقيات امتياز للاستكشاف والتعدين.
- مبادرة 10 ملايين شجرة.
- وجود 12 محطة استمطار صناعي في مواقع محددة.

- مشروع تحسين مؤشر الأداء البيئي (سلطنة عُمان من أفضل 35 دولة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي للعام 2022 والثالثة عربياً)
- الشروع في تنفيذ مشاريع استثمارية من مخرجات مختبر الأمن الغذائي.
- عقد اتفاقيات مختلفة لمشاريع زراعية وحيوانية وسمكية في عدد من المحافظات.
- تدشين السجل الوطني لإدارة النفايات في الموقع الإلكتروني لهيئة البيئة.
- ربط محطات رصد جودة الهواء المحيط في مختلف محافظات سلطنة عُمان بمركز الرصد البيئي بهيئة البيئة لمراقبة ومتابعة مؤشرات وبيانات جودة الهواء بشكل لحظي.
- المسح الوطني للتنوع الأحيائي والشجري لكافة محافظات سلطنة عُمان.
- زيادة رقعة المحميات الطبيعية بما يتواءم مع المتطلبات العالمية لتكون بؤرة للاستثمار الاقتصادي.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- تعزيز مستويات الجاهزية للتعامل مع التأثيرات المناخية والتواكب مع اشتراطات الأنظمة البيئية الدولية في الاستثمارات المختلفة.
- دراسة إيجاد أفضل حوكمة لإدارة قطاع النفايات في سلطنة عُمان مما يسهم في الإسراع بتحويله لقطاع اقتصادي (الاقتصاد الدائري).
- البحث والاهتمام المستمر بمسائل ومستجدات أمن الطاقة والتواكب مع المدخلات الجديدة من تقنيات الطاقة المتجددة ومشاريع الهيدروجين الأخضر.

أولوية التشريع والقضاء والرقابة

أولوية التشريع والقضاء والرقابة

التوجه الاستراتيجي	منظومةٌ تشريعيةٌ تشاركية، ونظامٌ قضائيٌّ مستقلٌ متخصصٌ، وناجزٌ، ورقابةٌ فاعلةٌ وشفافة

تتطلع أولوية التشريع والقضاء والرقابة إلى أن تكون سلطنة عُمان ضمن أفضل دول العالم في مجال تطبيق معايير سيادة القانون، ومركزًا دولياً للوسائل البديلة للقضاء، ويتم ذلك من خلال بناء منظومة متكاملة من التشريعات، والاهتمام ببناء كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة.

وتركز الأولوية على إيجاد تشريعات مرنة وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة، وقضاء ناجز؛ نزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل، ونظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد، كما تركز الأولوية أيضاً على تعزيز دور الإعلام في هذا المجال.

وتمثل منظومة الرقابة الفاعلة والمستقلة جوهرَ النظرة المستقبلية في رؤية عُمان 2040 عبر تطوير منظومة رقابة شفافة ونزيهة؛ تتيح الحصول على المعلومة وتوظيفها في تقويم العملية التنموية، وتؤسّس علاقة منسجمة إيجابية بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتمكّن من مراقبة أداء الجهاز الإداري للدولة، ومدى الالتزام بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وترسّخ مبدأ المساءلة والمحاسبة على الأداء، بالشكل الذي يؤدي إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة ويبعث الثقة بين جميع الأطراف والقطاعات الاقتصادية، ويساهم في حماية الموارد الطبيعية والمقدرات الوطنية.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• وزارة العدل والشؤون القانونية • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • المجلس الأعلى للقضاء • الادعاء العام

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر مدركات الفساد	مؤشر يصنف البلدان "حسب المستويات المتصورة لفساد القطاع الحكومي، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي." يُعرَّف عموماً بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة".	**2030** القيمة > **63** أو من أفضل **30** دولة **2040** القيمة > **73** أو من أفضل **20** دولة	**2020** **54.0** **49** **2021** **52.0** **56** **2022** **44.0** **69**	تراجع
مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة استقلال القضاء	استقلال القضاء هو الدعامة الأساسية لإيجاد نظام قضائي يعمل بشكل صحيح. فهو يسمح للقضاة باتخاذ قرارات محايدة وفقاً للقانون والأدلة فقط، مما يحميهم من التأثير الخارجي غير المناسب، سواء من الفروع الأخرى للحكومة أو القطاع الخاص أو العامة.	**2030** القيمة > **6.446** أو من أفضل **5** دول **2040** القيمة > **6.446** أو من أفضل **5** دول	**2018** **5.7** **18** **2019** **5.6** **19**	ملاحظة: لم يتم احتساب سلطنة عُمان في المؤشر خلال عامي 2020 و2021 بسبب جائحة كوفيد-19.
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال - جودة عملية التقاضي	مؤشر يقيس جودة العمليات القضائية من خلال عدة ركائز: هيكل وإجراءات المحكمة، وإدارة القضايا، وأتمتة المحاكم، ومؤشرات التسوية البديلة للمنازعات. ويتراوح المؤشر من 0 إلى 18، وتشير القيم الأعلى إلى عمليات قضائية أفضل وأكثر كفاءة.	**2030** القيمة > **13** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة > **14** أو من أفضل **10** دول	**2020** **7.5** **2021** **7.5** **2022** **7.5**	ملاحظة: تم إيقاف المؤشر من البنك الدولي.

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة	مؤشر يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، ووسائل الإعلام الحرة بحيث تكون الحكومة فعالة لتعزيز وتحقيق تحسينات في المجتمع.	**2030** القيمة > **0.88** أو من أفضل **50** دولة **2040** القيمة > **1.14** أو من أفضل **30** دولة	**2019** **-1.04** **168** **2020** **-1.15** **173** **2021** **-1.19** **174**	تراجع

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

انخفض تصنيف سلطنة عُمان في مؤشر مدركات الفساد للسنة الثالثة على التوالي وتراجعت سلطنة عُمان في القيمة 8 نقاط بينما انخفضت في التصنيف من المرتبة 52 عالمياً إلى المرتبة 69 من أصل 180 دولة، ويقيس المؤشر مستوى الإدراك حول فساد القطاع العام في دولة ما بناءً على رأي الخبراء واستطلاعات رجال الأعمال، ويعتبر مؤشر مدركات الفساد من المؤشرات ذات الأهمية الأكبر في تحسين تنافسية الدول، الأمر الذي يسترعي تركيز الجهود في تحسين المؤشر. كما انخفض مؤشر الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة بمقدار مرتبة واحدة في عام 2021 مقارنة بعام 2020 مع انخفاض طفيف في القيمة.

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
• مؤشر مدركات الفساد • مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة استقلال القضاء • مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال - جودة عملية التقاضي • مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة • البرنامج العالمي للعدالة "مؤشر سيادة القانون: الحكومة المنفتحة"	• مؤشر فاعلية المنظومة التشريعية والقضائية والرقابية

نماذج من الجهود المبذولة

- إنشاء المجلس الأعلى للقضاء والتعديلات التي طرأت بموجبه.
- افتتاح مركز عُمان للتحكيم التجاري.
- صدور مرسوم سلطاني رقم 2021/6 بإصدار النظام الأساسي للدولة.
- تنفيذ مشاريع ومبادرات تهدف لتحسين وتبسيط الإجراءات الحكومية المرتبطة بمنظومة التشريعات والقضاء.
- تطوير مبادرات متنوعة لتحسين المنظومة القضائية والعدلية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء.
- صدور ملخص المجتمع من قبل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة.
- الجهود المبذولة في وضع إطار تنفيذي للخطة الوطنية لتعزيز النزاهة.
- مراجعة قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح ودراسة إجراء بعض التعديلات عليه.
- إصدار 309 مرسوماً سلطانياً منها 44 مرسوماً يتعلق بإصدار أو تعديل قوانين و65 بإنشاء وحدات حكومية و90 بالتصديق على اتفاقيات دولية ونفطية و 110 بموضوعات أخرى، بالإضافة إلى مراجعة 163 لائحة و185 قراراً.
- عدد من مشاريع القوانين قيد المراجعة أو في مراحلها النهائية مثل (مشروع قانون الحماية الاجتماعية، مشروع قانون الدين العام، مشروع القانون المالي، مشروع قانون الصحة العامة، مشروع قانون المحاماة والاستشارات القانونية، مشروع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، مشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وغيرها).

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- تعزيز وتأهيل الكوادر القضائية والرقابية والتشريعية المتخصصة في مجال الاستثمار.
- تعزيز إجراءات التقاضي الالكترونية.
- الاستمرار في توفير وسائل بديلة للقضاء أو تعزيز دورها.
- الاستفادة من الممارسات الدولية فيما يتعلق بالبيئة التجريبية للقوانين والتشريعات SANDBOX.
- الاستفادة والتواكب السريع مع التقنيات الحديثة في تجويد أعمال المنظومة القضائية.
- التركيز على تحسين تصنيف سلطنة عُمان في مؤشر مدركات الفساد.

أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

التوجه الاستراتيجي	جهازٌ إداريٌّ مرنٌ، مبتكرٌ، صانعٌ للمستقبل، وقائمٌ على مبادئ الحوكمة الرشيدة

تركّز أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع على بناء جهاز إداري يتصف بالإنتاجية ويتسم بدرجة عالية من المرونة والفعالية، على أن يكون هذا الجهاز مبنياً على أسس سليمة في التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم والتطوير. وتركز أيضاً على قيام مؤسسات الدولة بتقديم خدماتها بجودة عالية مع التكامل مع بعضها البعض من خلال اتباع أفضل الوسائل والطرق الحديثة.

وتهدف الأولوية إلى إيجاد معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة له، وإيجاد آليات كفؤة لتحفيز الإنتاجية تقوم على مكافأة المنتجين ومحاسبة المقصّرين وإفساح المجال للمبدعين.

وتهتم الأولوية أيضاً بأن يتمتع الجهاز الإداري للدولة بقدرته على تحديد الأولويات والمواءمة بين أهداف الجهات الحكومية المختلفة، والقدرة على ضبط الإنفاق العام، وتحسين مصادر الإيرادات الذاتية للخزينة العامة من خلال حوكمة المشاريع الحكومية، وتوزيعها على محافظات سلطنة عُمان بعدالة وكفاءة وفاعلية، وإيجاد شراكة متوازنة وشفافة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد؛ لإدارة التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها، ونقل الاقتصاد العُماني إلى اقتصاد المعرفة الذي يواكب التطورات الصناعية والتقنية المتقدمة.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	• جميع الجهات الحكومية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	الوصف	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية	مؤشر يقيس تطور الأداء الحكومي من خلال التحول الرقمي الحكومي وله ثلاثة محاور أساسية: الخدمات الإلكترونية، والبنية الأساسية للاتصالات، والكفاءات البشرية.	**2030** القيمة **> 0.8301** أو من أفضل **20** دولة **2040** القيمة **> 0.8783** أو من أفضل **10** دول	**2021** **0.7749** **50** **2022** **0.7834** **50**	تحسن
مؤشرات الحوكمة العالمية – الكفاءة الحكومية	مؤشر استطلاعي يُعنى بتطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي ويقيس مدى جودة الخدمات العامة وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.	**2030** القيمة **> 1.26** أو من أفضل **30** دولة **2040** القيمة **> 1.8** أو من أفضل **10** دول	**2020** **0.14** **88** **2021** **-0.12** **108**	تراجع
مؤشرات الحوكمة العالمية – سيادة القانون	مؤشر استطلاعي يُعنى بقياس ثقة الناس في: تطبيق الحكومة للقوانين-جودة العقود وتطبيقها-حقوق التملك-منظومة الشرطة-منظومة القضاء وانطباعهم عن مستوى الجريمة والعنف في بلد ما.	**2030** القيمة **> 1.2** أو من أفضل **30** دولة **2040** القيمة **> 1.8** أو من أفضل **10** دول	**2020** **0.62** **60** **2021** **0.41** **76**	تراجع

التحليل العام لمؤشرات الأولوية

تظهر آخر القراءات لمؤشر تطوير الحكومة الالكترونية، والذي يصدر كل سنتين ضمن تقرير منظمة الأمم المتحدة عن الحكومات الإلكترونية، لعام 2020 وعام 2022 تغيراً طفيفاً في القيمة وثباتاً في التصنيف

عند الرتبة 50 عالمياً، ويقيس المؤشر الدول بناء على ثلاث مؤشرات فرعية (مؤشر الخدمات الإلكترونية، مؤشر البنية التحتية للاتصالات، مؤشر رأس المال البشري) وصنّف التقرير سلطنة عُمان ضمن الدول ذات القيمة العالية في قيمة المؤشر العام مدفوعاً بالمؤشرات الفرعية (مؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري)، والتي تحتاج إلى المزيد من التركيز على توفير الخدمات الحكومية الإلكترونية، مما يسترعي مزيداً من الجهود في التحول الرقمي.

كما شهد مؤشر الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية في آخر إصدار له في عام 2021 انخفاضاً في القيمة والتصنيف، حيث انخفض ترتيب سلطنة عُمان من 88 في عام 2020 إلى 108 في عام 2021.

وشهد مؤشر الحوكمة العالمية – سيادة القانون في الإصدار الأخير له في عام 2021 انخفاضاً في القيمة والتصنيف مقارنة بعام 2020، وتجدر الإشارة إلى أنه من الأسباب التي أدت إلى انخفاض مؤشرات الحوكمة بركائزها المختلفة هو الفجوة في تحصيل البيانات من بعض المصادر من قبل الجهة المصدرة للمؤشر (البنك الدولي).

المؤشرات المقترحة

المؤشرات الحالية في وثيقة الرؤية	المؤشرات المقترحة
1. مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية 2. مؤشرات الحوكمة العالمية: كفاءة الحكومة 3. مؤشرات الحوكمة العالمية: سيادة القانون 4. عدد حلول الحكومة الذكية التي تم إنشاؤها أو تقديمها مع القطاع الخاص 5. عدد الخدمات الحكومية المخصصة مقسوماً على مجمل الخدمات الحكومية	1. معدل الرضا عن الخدمات الحكومية

نماذج من الجهود المبذولة

- إصدار نظام الجهاز الإداري للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم 75/2020.
- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة.
- إنشاء وحدة لدعم واتخاذ القرار في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- إصدار نظام المحافظات وصدور الهياكل التنظيمية للمحافظات بموجب المرسوم السلطاني 36/2022.

- إعادة هيكلة الأمانة العامة لمجلس المناقصات.
- إنشاء مركز الدفاع الالكتروني.
- إنشاء وحدة قياس أداء المؤسسات الحكومية تتبع جلالة السلطان.
- تطبيق منظومة الإجادة المؤسسية.
- تفعيل مبادرات تبسيط الخدمات الحكومية ورقمنتها.
- جهود برنامج التحول الرقمي الحكومي.
- إنشاء مكاتب للرؤية في مختلف الجهات الحكومية المعنية.
- تطبيق منظومة الأداء الفردي (إجادة).
- افتتاح الأكاديمية السلطانية للإدارة.
- تنفيذ برنامج خصخصة بعض الشركات الحكومية.
- تنفيذ برنامج الخطط السنوية للجهات ووضع مؤشرات أدائها في رؤية عُمان 2040.
- مخرجات مختبرات «منجم» لتبسيط الإجراءات الحكومية (تم تبسيط إجراءات 145 خدمة حكومية واستهداف 120 خدمة أخرى في المرحلة القادمة).
- تفعيل موازنة البرامج والأداء.
- مخرجات برنامج «روابط» الذي يهدف لإرساء إطار عام منظّم لأعمال معظم الشركات الحكومية.

مواطن تركيز للأولوية في المرحلة المقبلة

- تعزيز أدوات دعم القرار وسرعة اتخاذ القرارت والسياسات الحكومية، بما في ذلك ضمان أن تكون الأنظمة المحرّكة للحكومة مرنة وفاعلة وسريعة خاصة أنظمة التوظيف والتناقص.
- التأكد من تحسن أداء مجلس المناقصات في إدارة المشاريع والمشتريات الحكومية بصورة عملية تتسق مع متطلبات الرؤية.
- التركيز على أن يكون العمل الحكومي مبني على التخطيط ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وترك التنفيذ على القطاع الخاص متى ما أتيحت الفرصة والظروف لذلك.
- البحث في كيفية الاستفادة من ممارسات حكومات الدول المتقدمة في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في آليات عملها.

المحور الثالث

البرامج الوطنية

البرامج الوطنية

تعد البرامج الوطنية التي طورتها وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بالتنسيق مع الجهات المعنية بمثابة محركات رئيسية لتسريع تنفيذ أولويات رؤية عُمان 2040 وبما يتسق مع مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة وظروف المرحلة، حيث يأتي إطلاق هذه البرامج بمباركة سامية أو بموافقة من مجلس الوزراء الموقر، ولكل برنامج منها إدارة تنفيذية متفرغة، وموازنة تشغيلية مستقلة، وفرق عمل متخصصة تعمل على تطوير المبادرات والمشاريع، وتساند الوحدة وتدعم جهود هذه البرامج وتعمل جنباً إلى جنب مع إداراتها لمعالجة تحدياتها، كما تتابع مؤشرات الأداء المتعلقة بالمبادرات والمشاريع المنضوية تحت كل منها.

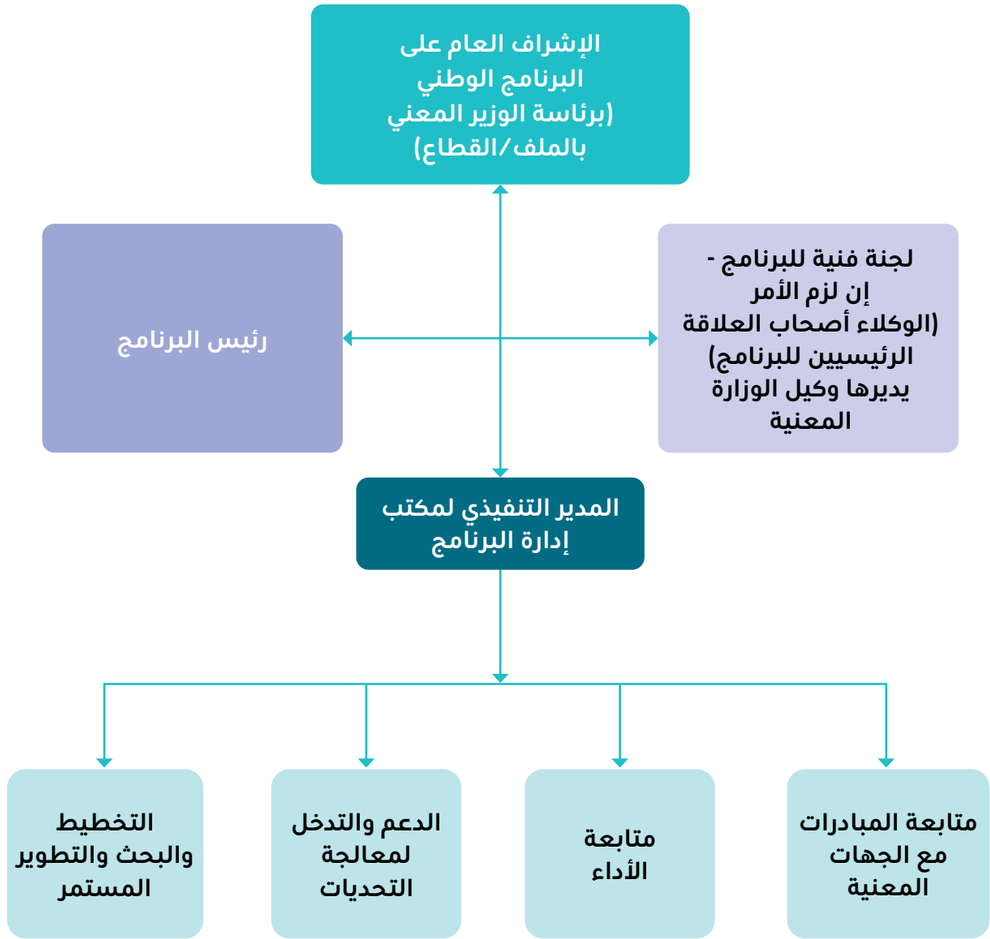

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي "استدامة"

الهدف العام للبرنامج

استمرارية التركيز على تحسين وضع المالية العامة للدولة وجعل القطاع المالي ممكنًا رئيسيًا لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، عن طريق رفع معدل التنافسية في القطاع وتوفير خيارات تمويلية مناسبة لمختلف الفئات، مع توسيع حجم سوق التمويل لاستيعاب التحولات القادمة في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية.

الوزير المشرف على البرنامج: أمين عام وزارة المالية

أبرز المبادرات والمشاريع

يعمل البرنامج على مسارين: المسار الأول يركز على استكمال مبادرات الاستدامة المالية العامة والإشراف على تنفيذها (مراجعة السياسات والقواعد المالية، رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، تحديث منظومة الحماية الاجتماعية، تعزيز الإدارة المالية، تعزيز الإيرادات غير النفطية). أما المسار الثاني فيركز على تطوير القطاع المالي بشقيه القطاع المصرفي وقطاع سوق رأس المال، عن طريق تنفيذ مبادرات تهدف إلى نمو الخيارات التمويلية وتعزيز كفاءة الإقراض والمرونة المصرفية وزيادة حجم وسيولة السوق ورفع كفاءة وتنافسية الخدمات المالية. كما سيتضمن البرنامج مجموعة من المبادرات التمكينية بما فيها تطوير المنظومة القانونية والتشريعية والكوادر البشرية وبيئة الخدمات وتعزيز الثقافة المالية.

ومن أبرز مبادرات البرنامج:

1- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي

يتم من خلال هذه المبادرة تحليل البيانات المالية للمصروفات وتحديد فرص رفع كفاءة الإنفاق في المؤسسات المعنية، بهدف زيادة فاعلية الصرف على مستوى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين. ويتم حاليًا العمل على تقديم مقترح مناسب للتوسع في البعثات الداخلية والخارجية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتم تطبيق بعض الفرص مع وزارة الصحة لرفع كفاءة الإنفاق.

2- تعزيز الثقافة المالية

تهدف المبادرة إلى تعزيز الثقافة المالية وغرس مبادئ الإدارة المالية والادخار والاستثمار في المجتمع من خلال منهجيات التوعية والتواصل الفعّال، والتعليم بالممارسة والترفيه، وتشجيع تبني التغييرات السلوكية بالإضافة إلى التشريعات والقوانين؛ من خلال توحيد جهود المؤسسات المختلفة لتحقيق هدف رؤية المبادرة الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي للأسرة العُمانية.

3- تطبيق نظام الملاءة المالية كمعيار لاستحقاق الأفراد والمؤسسات للخيارات التمويلية

يتم من خلال هذه المبادرة تطوير منظومة مركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة) وتسريع تطبيق الخدمات المتكاملة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحرف والمهن الذين

يعملون على حسابهم الخاص ولا يستطيعون استخراج شهادة الراتب المطلوبة من قبل البنوك كشرط للتقدم بطلب الحصول على قرض تمويلي.

البرنامج الوطني للتشغيل "تشغيل"

الهدف العام للبرنامج

إيجاد حلول مستدامة لتوفير فرص عمل في كافة قطاعات الدولة ولسد الفجوة المعرفية والمهارية، وذلك ما يتطلبه سوق العمل لضمان جاهزية الباحثين عن عمل للتوظيف الفوري.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير العمل

أبرز المبادرات والمشاريع

يعمل البرنامج على تطوير ومتابعة تنفيذ العديد من المبادرات لتحقيق مستهدفاته، من أبرزها:

1- منصة الإرشاد المهني والتوجيه الوظيفي (منصة خطى)

تهدف المبادرة إلى تعزيز الجاهزية والاستعداد لسوق العمل وتمكين القطاع بالكوادر المؤهلة وفقاً لمتطلباته. وسيتم تدشين المنصة خلال عام 2023 وإتاحتها لجميع المستخدمين.

2- منصة تكاملية تربط العرض والطلب لمنظومة التشغيل (منصة مرصد)

تعمل المبادرة على تطوير منصة إلكترونية تفاعلية وفق أفضل المعايير التقنية والدولية المرتبطة بتصنيف وتحليل بيانات سوق العمل وتوفير لوحة عرض لبيانات سوق العمل تضمن إتاحة بيانات محدثة ودقيقة وفق الاختصاص لصانعي السياسات ومتخذي القرار في سلطنة عُمان، وتمكّن الوصول إلى معلومات دقيقة ومفصلة عن الطلبة الدارسين في مختلف المراحل والبرامج الدراسية. وتم البدء بإتاحة خدمات المنصة لمتخذي القرار في أكثر من 23 وحدة حكومية.

3- حزمة دعم وتحفيز أصحاب العمل الحر

تهدف المبادرة إلى توفير بيئة جاذبة وحماية اجتماعية لأصحاب المهن ورواد الأعمال وتتضمن مقترح منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية لأصحاب الحرف والمهن ورواد الأعمال تضمن لهم حياة مستقرة وكريمة واستدامة لمشاريعهم. وتم الإعلان عن حزمة متكاملة لدعم العمل الحر في أكتوبر 2022، وتم تقديم الدعم إلى جملة من منصات العمل الحر الخاصة العُمانية والتي تقدم خدمات لأصحاب العمل الحر. بالإضافة إلى ذلك، كما تم إنشاء حسابات متخصصة في وسائل التواصل الاجتماعي لدعم ونشر ثقافة العمل الحر بين الشباب العُماني.

4- رفع نسبة التوطين النوعي في المصانع العاملة في المناطق الصناعية (مدائن)

تهدف المبادرة إلى رفع نسبة التعمين سنوياً بالمؤسسات والمصانع القائمة وذلك في الوظائف الاختصاصية والقيادية بالمؤسسات ذات نسب التعمين المنخفضة لمدة 3 سنوات، من خلال وضع منهجية واضحة لإدراج القدرات الوطنية في برنامج تدريب وتأهيل لوظائف الإدارة العليا والمتخصصة. وتم توقيع برنامج تعاون مع مؤسسة مدائن لتحقيق ثلاثة آلاف وظيفة خلال ثلاث سنوات بمعدل ألف وظيفة سنوياً، وتم تحقيق المستهدف في السنة الأولى، كما تم تنفيذ بعض مبادرات تطوير منظومة التفتيش في وزارة العمل ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه.

5- مبادرة المعسكرات التقنية

تهدف المبادرة إلى إعداد الشباب العُماني وتطوير قدراتهم في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الالكترونية، من خلال رفع كفاءة الخريجين والباحثين عن عمل في مهارات القطاع وإيجاد فرص تشغيل لهم.

6- معسكرات التجارة الالكترونية

تهدف المبادرة إلى تأهيل وتنمية القدرات الوطنية في قطاع التجارة الالكترونية لرفع كفاءة الباحثين عن عمل الذين لا يحملون مؤهلات تساعدهم على الدخول في سوق العمل، بالتعاون مع الكليات المهنية في عدد من المحافظات. وتم توقيع اتفاق بين البرنامج الوطني للتشغيل ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل لتأهيل 1200 طالب وطالبة ممن لا يحملون مؤهل دبلوم التعليم العام ومسجلين كباحثين عن عمل.

البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات "نزدهر"

الهدف العام للبرنامج

تمكين سلطنة عُمان لتصبح وجهة تنافسية للاستثمار وبيئة أعمال نشطة في منظومة التجارة العالمية من خلال تطوير شراكات استثمارية بين سلطنة عُمان ومجتمع الأعمال المحلي والدولي.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

أبرز المبادرات والمشاريع

يعمل البرنامج وفق مسارين رئيسيين: القطاعات الاستثمارية، وبيئة الأعمال، وهناك العديد من المبادرات والمشاريع التي يعمل على تطويرها ومتابعة تنفيذها ضمن كل مسار.

القطاعات الاستثمارية:

مسار يستهدف بناء محفظة استثمارية متنوعة للقطاعات الاقتصادية والإشراف على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالتعاون مع الجهات المعنية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في بناء اقتصاد مستدام. وتشمل قطاعات الصناعات التحويلية، والسياحة، والنقل، والطيران، وتقنية المعلومات، والطاقة، والتعدين، والأمن الغذائي، وفيما يلي نماذج لأبرز المبادرات:

1- مدينة المطار

يهدف المشروع إلى تحقيق أعلى مستويات الاستفادة من ارتفاع الطاقة الاستيعابية للمطار الجديد وتزايد الحركة الجوية والاستفادة من المساحات الأرضية المحيطة بالمطار، لإيجاد بيئة محفزة لإقامة المشاريع المتصلة بالطيران. وتتكون مدينة المطار من خمس بوابات رئيسية وهي: البوابة اللوجستية، وبوابة الطيران، وبوابة الأعمال، وبوابة الضيافة، والمنطقة الحرة.

2- مشروع جندال للحديد الأخضر

يهدف المشروع لإقامة مصنع يُعد الأكبر من نوعه لإنتاج الحديد الأخضر على مساحة تقدر بـ 2 كيلومتر مربع في المخطط التابع لميناء الدقم بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، عن طريق استخدام مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في عمليات التصنيع.

3- مدينة يتي المستدامة

يهدف المشروع إلى إنشاء مدينة سياحية متكاملة تقع ضمن مساحة إجمالية تزيد عن 11 مليون متر مربع، وستعمل المدينة على تقليل انبعاثاتها الكربونية من خلال تطبيق أفضل الممارسات البيئية كالاعتماد على المركبات الكهربائية وذاتية القيادة للتنقل داخل المدينة، وتوفير محطات شحن السيارات الكهربائية.

4- مشروع الغيزين للنحاس

يهدف المشروع إلى استخراج خام النحاس من موقع الغيزين بولاية الخابورة بمحافظة شمال الباطنة والذي يعد من المشاريع الوحيدة في سلطنة عُمان التي تستخدم طريقة التعدين من تحت الأرض بطريقة القنوات الباطنية. ويبلغ حجم الخام ما يقارب 6.4 مليون طن بمعدل استخراج مليون طن سنوياً وبجودة 2.04% من النحاس.

5- توسعة مشروع دواجن ظفار

يهدف المشروع إلى إنشاء مزرعة متكاملة بكافة المكونات بدءاً من الأمهات وانتهاءً بالمسلخ، والتي يتم من خلالها إنتاج اللحوم البيضاء بطاقة استيعابية تصل إلى 60 ألف طن سنوياً.

6- استزراع الروبيان بالجازر

يعتبر هذا المشروع أحد أكبر مشاريع استزراع الروبيان المخطط قيامها في سلطنة عُمان خلال الأعوام المقبلة، حيث تبلغ مساحته 1650 هكتاراً، وتصل طاقته الإنتاجية إلى 18 ألف طن سنوياً، ويتكون من مزرعة تضم 4 مناطق تربية، ووحدة تفقيس، ووحدتي إنتاج ما بعد اليرقات، ومصنع لتجهيز الروبيان، ووحدة لتحسين الخصائص الوراثية.

بيئة الأعمال:

يُعنى هذا المسار بالتخطيط الاستثماري ودراسة التحديات التي تواجهها المنظومة الاستثمارية في سلطنة عُمان، والتي تحول دون اكتمال الجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمارات، بما في ذلك وضع الخطط اللازمة لجلب الاستثمارات ومواءمتها مع المنظومة التشريعية. ويتضمن المسار مبادرات تركز على جاهزية المنظومة الاستثمارية والتحقق من مواءمة كافة التشريعات والنظم والإجراءات والعمليات لتحفيز استقطاب الاستثمارات، وفيما يلي نماذج لأبرز المبادرات:

1- صالة استثمر في عُمان

صالة متكاملة تقدم كافة الخدمات للمستثمرين مروراً بكافة مراحل دورة المستثمر.

2- فريق التفاوض الوطني

فريق موحّد ممكّن على مستوى عالٍ يمثل حكومة سلطنة عُمان في المفاوضات ذات البعد الاقتصادي العالي، وذلك بهدف اختصار العملية التفاوضية وتوحيدها، ويمتلك الفريق الكفاءات التفاوضية المتمكنة والصلاحيات والأدوات لإعطاء حوافز استراتيجية شاملة تحقق المصلحة العامة.

3- تأطير الفرص الاستثمارية

فريق مشكل من محللين ماليين مختصين يعملون على جمع المعلومات للفرص الاستثمارية المتاحة وإجراء دراسات الجدوى الأولية والبحوث الاقتصادية والمالية لتطويرها وعرضها في قوالب استثمارية جاهزة على المستثمرين.

4- الخارطة الاستثمارية

خارطة استثمارية تحتوي على معلومات شاملة عن الأراضي الاستثمارية والفرص الاستثمارية وتكون ذات طابع تفاعلي.

البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي "تنويع"

الهدف العام للبرنامج يستهدف البرنامج استكمال بناء قاعدة تنويع للهياكل الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية وتعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير الاقتصاد

أبرز المبادرات والمشاريع: تم العمل خلال المرحلة الأولى للبرنامج (يوليو 2022 – يناير 2023) على دراسة وتطوير العديد من المبادرات التخطيطية في التنويع الاقتصادي، ومن أبرزها:

1- مقارنة معيارية لنماذج عالمية في التنويع الاقتصادي لقطاعات التنويع الاقتصادي

تم تحليل واستطلاع المقارنات المعيارية العالمية لقطاعات التنويع الاقتصادي المستهدفة من خلال الاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب العالمية، وكذلك تقييم جميع السياسات الحالية ذات الصلة مع 3 دول ذات أداء عالمي مع ظروف اقتصادية كلية قابلة للمقارنة في كل قطاع (في المجموع 15 دولة).

2- تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي والتعقيد الاقتصادي

تم تحليل ودراسة الوضع الراهن للاقتصاد في سلطنة عُمان من خلال مؤشر التعقيد الاقتصادي ومؤشر التنويع الاقتصادي والذي تم نشره من قبل قمة دبي للحكومات ومعرفة وضع سلطنة عُمان في التنويع الاقتصادي على المستوى العالمي، وتحديد الآليات التي سوف يتم اتباعها لتحسين تصنيفها في المؤشر على المستوى العالمي.

3- دراسة العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية باستخدام جداول المدخلات والمخرجات

تم تحليل العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في سلطنة عُمان استناداً إلى جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2018 كسنة أساس مع وجود 50 نشاط اقتصادي والذي أنجز من قبل المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وذلك باستخدام نموذج ليونتيف (Leontief Input-Output Model). ونتيجة لذلك، تم تحديد التوجهات العامة والقطاعية لأهم الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت قطاعات التنويع الاقتصادي، وبالتالي معرفة الأنشطة ذات الأولوية والأثر الاقتصادي بهدف توجيه وتركيز الجهود نحوها.

4- الإطار العام للسياسات (العامة أو القطاعية)

في سبيل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، يعمل البرنامج - مرتكزاً على العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية - على تفعيل عدد من السياسات التي تستهدف تحويل هيكلة الاقتصاد العُماني إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص وتكاملية قطاعات التنويع الاقتصادي.

5- الإطار العام لاستراتيجية المهارات

لكي تحقق سلطنة عُمان أقصى استفادة من الاستثمار المحلي والأجنبي في الاقتصاد وتحقق هدف التنويع الاقتصادي، من الضروري أن يتم الاعتماد على نهج شمولي واستراتيجي في مجال تطوير المهارات، فهو ركيزة مهمة لتمكين التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي عبر تعزيز القدرات التنافسية وزيادة الإنتاجية وفرص العمل.

6- خطة الوصول للأسواق

تهدف الخطة إلى تحقيق نمو مستدام وشامل لقطاعات التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان. وهي عبارة عن توصيات محددة تتضمن قائمة بالإجراءات التي يمكن أن يتخذها أصحاب المصلحة في القطاعات المعنية.

7- خطة البنية الأساسية

تمثل البنية الأساسية شرطًا جوهريًا للنمو المستدام على المدى الطويل، وفي حال تم التخطيط لها وتنفيذها وصيانتها بشكل صحيح، فسيكون لها تأثيرًا بيئيًا واجتماعيًا إيجابيًا، وكما ستدعم الكفاءة الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

8- الإطار العام لحزم مؤشرات أداء قطاعات التنويع الاقتصادي

تهدف هذه المبادرة إلى تحديد مؤشرات أداء تمكّن سلطنة عُمان من مراقبة نمو وتطور القطاعات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي بناء على ثلاثة محاور رئيسية: مساهمة القطاع في الاقتصاد الكلي، سمات النمو المتعلقة بكل قطاع، العلاقات القطاعية والتأثير غير المباشر.

برنامج التحول الرقمي الحكومي

الهدف العام للبرنامج تمكين القطاع الحكومي في مجال التحول الرقمي لإيجاد جهاز مبتكر يقدم خدمات ذكية ذات جودة عالية وإجراءات استباقية وتجربة رقمية متميزة، ويعظم الفائدة من التقنيات المتقدمة للتخطيط والتنظيم والمتابعة المحكمة وتحسين الإنتاجية.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

أبرز المبادرات والمشاريع: تم تحديد أربعة مسارات عملية تساعد في تحقيق أهداف البرنامج، وذلك من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية والمبادرات المناسبة لكل مسار:

1. المسار الأول: التميز في الخدمات الرقمية
2. المسار الثاني: الكفاءة في البنية الأساسية والحلول الرقمية
3. المسار الثالث: تمكين القدرات الوطنية وإدارة التغيير
4. المسار الرابع: المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي بالخدمات الالكترونية

وفيما يلي أبرز مبادرات ومشاريع البرنامج:

1. مشروع رقمنة الخدمات الحكومية الأساسية ذات الأولوية
2. مشروع تطوير البنى الأساسية الرقمية للمؤسسات الخدمية
3. مشروع البوابة الموحدة للخدمات الالكترونية

4. برنامج تمكين القدرات الوطنية في القطاع الحكومي في التحول الرقمي
5. مشروع تطوير الحلول الرقمية المشتركة للتخطيط المؤسسي
6. مبادرة منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية
7. مبادرة تصنيف وفهرسة الخدمات الحكومية
8. مبادرة المنصة الرقمية للبيانات المفتوحة
9. مبادرة تسريع التكامل الرقمي الحكومي
10. مبادرة تأسيس المركز الرقمي للسجلات الإدارية الوطنية

البرنامج الوطني للحياد الصفري

الهدف العام للبرنامج: وصول سلطنة عُمان إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير الطاقة والمعادن

أبرز المبادرات والمشاريع

يتابع البرنامج مخرجات مختبر إدارة الكربون، والتي تتوزع على عدة قطاعات وهي الطاقة (الكهرباء)، والطاقة (النفط والغاز)، والصناعة، والمدن والمباني، والنقل، والبيئة والاقتصاد، ومن أبرز مبادرات ومشاريع البرنامج:

1- منصة وطنية موحدة لجرد انبعاثات غازات الدفيئة

يأتي الهدف من إنشاء المنصة لتكون بمثابة نظام وطني رقمي موحد لتنظيم وإدارة جمع واحتساب وتقرير ومراجعة وأرشفة وتحسين تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة، وعمليات إزالتها وفق المنهجية المتبعة للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، وتتبع التقدم المحرز في تخفيض الانبعاثات من خلال بنية أساسية رقمية تتسم بالشفافية وجودة البيانات المقدمة وإمكانية ربطها دولياً بطريقة سلسة وسهلة، وذلك من خلال توظيف المنصة وتدعيمها بأحدث التقنيات والأدوات البرمجية الحاسوبية مثل أدوات ذكاء الأعمال وغيرها.

2- أنظمة البناء والمتطلبات الفنية «كود البناء العُماني»

يهدف المشروع إلى وضع الحد الأدنى من اشتراطات/متطلبات الأمن والسلامة والصحة العامة اللازمة للمباني والإنشاءات ومرافق البنية الأساسية، بما يعزز من كفاءتها واستدامتها وصمودها في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، وسيساهم المشروع في الوصول إلى الحياد الصفري من خلال إعداد الدليل الفني للاستدامة وكفاءة الطاقة.

3- العدادات الذكية

يهدف هذا المشروع إلى تقليل نسبة الفاقد إلى 8% لعام 2025 حسب موشر هيئة تنظيم الخدمات العامة، بالإضافة إلى خفض كبير لعقود قراءة العدادات بما يزيد على 80% من التكلفة الحالية.

4- مشروع نطاق الحد من غازات الدفيئة في نطاق مجال 1 و 2

يهدف المشروع إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في نطاق مجال 1 و 2 بمناطق امتياز النفط والغاز أثناء التشغيل العادي، وذلك من خلال تحسين أداء التشغيل الكلي واستخدام التكنولوجيا الجديدة والتخطيط. ويشكّل هذا المشروع تعاوناً مشتركاً بين وزارة الطاقة والمعادن وجميع المشغّلين في قطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان.

5- توفير حزم تشجيعية لاستخدام السيارات الكهربائية

يهدف هذا المشروع إلى توفير حزم تشجيعية لاستخدام السيارات الكهربائية، مما سيساهم في تحقيق المستهدف وهو 0.85 طن لكل فرد سنوياً.

6- الدراسة الاستشارية المتعلقة بالتحول الشامل إلى الاقتصاد الأخضر في سلطنة عُمان

سوف توفر دراسة التحول إلى الاقتصاد الأخضر نهجاً اقتصادياً كلياً للنمو الاقتصادي المستدام، مع التركيز بشكل أساسي على الاستثمارات والتوظيف والمهارات، وكذلك دعم الشراكات بين أصحاب العلاقة والتكامل بينهم لتعزيز الاقتصاد الأخضر ومواكبة التغيرات المستمرة في كل من أنماط الاستهلاك والإنتاج، وبالتالي تطبيق الالتزامات الدولية للحد من آثار التغيرات المناخية.

كما ستوفر مخرجات الدراسة إطاراً لإيجاد فرص أعمال جديدة وجذب الاستثمارات وتحقيق وفورات مالية وخفض تكاليف التشغيل على الموازنة الجارية (مثل الزيادات المحتملة في تكاليف الطاقة والمياه).

الجهود الاتصالية والإعلامية لرؤية عُمان 2040

جهود اتصالية دائمة ومشاركة مجتمعية متواصلة

حرصاً على استمرار النهج التشاركي منذ فترة إعداد رؤية عُمان 2040 والذي انطلق بتوجيهات سامية، عملت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 على إشراك المجتمع من جهة وإطلاعه من جهة أخرى على سير العمل في تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040 من خلال مجموعة من الوسائل الاتصالية تضمنت النشر الصحفي والمقابلات التلفزيونية والإذاعية والنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمشاركات التي جمعت مسؤولي الوحدة بالمجتمع التعليمي في المدارس والكليات والجامعات، والمشاركة في المؤتمرات والملتقيات التي نظمتها سلطنة عُمان في عام 2022.

كما نظّمت الوحدة لقاءات مع المختصين في وحدات الجهاز الإداري للدولة، واستضافت عددا من المسؤولين من داخل سلطنة عُمان وخارجها؛ تعزيزا لأهمية رؤية عُمان 2040 ودورها المأمول في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتفعيل دور وحدات الجهاز الإداري للدولة في مواكبة طموحات وتطلعات المجتمع، كما نظمت لقاءات مماثلة مع المختصين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص ومختلف فئات المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك عملت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 على التعريف بالرؤية في أوساط المنظمات الدولية عبر مشاركتها في الملتقيات والمؤتمرات العالمية، وعبر الاجتماعات واللقاءات الثنائية مع المختصين والخبراء الدوليين للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال وتوظيفها لمعالجة التحديات التي تواجه الرؤية والحد من تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية على تحقيق أهداف ومرتكزات الرؤية.

إحصائيات الجهد التواصلي والإعلامي لرؤية عُمان 2022

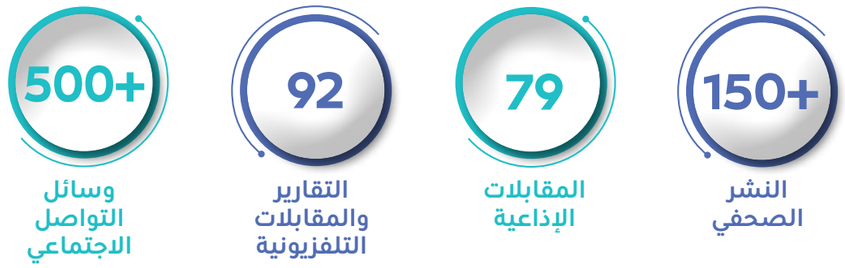

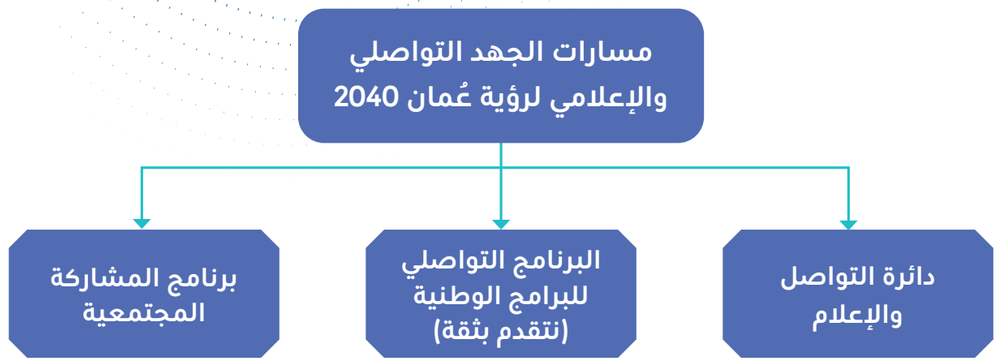

دائرة التواصل والإعلام

تتولى دائرة التواصل والإعلام بالوحدة إدارة الملف الاتصالي لرؤية عُمان 2040 حيث تقوم بتهيئة المتحدثين في الوحدة للحديث إلى وسائل الإعلام حول الرؤية ومستجداتها وسير العمل فيها، كما تعمل الدائرة على إدارة المشاركات في الأنشطة والفعاليات والندوات والمؤتمرات والمعارض التي تهدف من خلالها إلى التعريف بالرؤية محلياً ودولياً وإبراز هذه الجهود للمجتمع، كما تتولى إدارة الموقع الإلكتروني وحسابات التواصل الاجتماعي ونشر التقرير السنوي وتنظيم اللقاء الإعلامي لرؤية عُمان 2040، وتقدم الدائرة الدعم اللازم إلى دوائر التواصل والإعلام في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة من خلال مكاتب الرؤية في هذه الجهات بما يمكّنها من القيام بدورها التوعوي والتعريفي بالرؤية.

البرنامج التواصلي للبرامج الوطنية (نتقدم بثقة)

يُعنى البرنامج بإبراز جهود البرامج الوطنية المنبثقة عن رؤية عُمان 2040 ومبادراتها ومشاريعها. ويهدف إلى المساهمة في جهود التعريف برؤية عُمان 2040 وأولوياتها ومحاورها ومبادراتها وبرامجها الوطنية وصياغة الخطط الاتصالية للبرامج، وضمان مواءمتها مع الخطط الاتصالية للرؤية، وتسريع تحقيق أهداف وتوجهات الرؤية والبرامج الوطنية، وإبراز الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الرؤية من خلال إبراز المشاريع والمبادرات المندرجة ضمن البرامج الوطنية، بالإضافة إلى المساهمة الفاعلة في توضيح ارتباط المشاريع التنفيذية بالمستهدفات وانعكاسها على مؤشرات الرؤية.

برنامج المشاركة المجتمعية

يُعنى البرنامج بالتواصل والشراكة مع كافة فئات المجتمع في مراحل تنفيذ الرؤية عبر عدة مسارات ووفق خطة تنفيذية. ويهدف إلى تعزيز الوعي والمعرفة بالرؤية، والتأكيد على أهمية أدوار كافة فئات المجتمع والقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الرؤية، ورفع ثقة المجتمع بالرؤية وشحذ الهمم نحو تحقيقها، وإيجاد آلية مستدامة لإشراك المجتمع بمستجدات الرؤية وطرق المساهمة في تنفيذها وإبداء المرئيات حولها.

نماذج من الجهود المبذولة في مختلف المسارات خلال عام 2022

- **مجلس عُمان:**
  - تقديم عرض مرئي لأعضاء مجلس الدولة عن الرؤية ومنهجيات الوحدة في تقديم الدعم ومتابعة التنفيذ.
  - تقديم عرض مرئي لأعضاء مجلس الشورى عن الرؤية ومنهجيات الوحدة في تقديم الدعم ومتابعة التنفيذ.
- **اللقاءات الإعلامية:**
  - تنظيم اللقاء الإعلامي في يونيو 2022.
  - الالتقاء بالصحفيين المشاركين في مؤتمر الاتحاد الدولي للصحفيين.
  - الالتقاء بدوائر التواصل والإعلام ومكاتب الرؤية بالمؤسسات الحكومية.
- **المشاركة في الفعاليات المحلية:**
  - معرض مسقط الدولي للكتاب 2022: ركن خاص برؤية عُمان 2040 ومجموعة من الفعاليات والجلسات الحوارية المصاحبة.
  - المؤتمر العلمي السادس بجامعة السلطان قابوس: إلقاء كلمة حول أولوية التشريع والقضاء والرقابة.
  - منتدى المرأة العُمانية: تقديم ورقة عمل حول «المرأة والابتكار وأجندة التنمية المستدامة 2030».
  - منتدى مشاريع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقديم ورقة عمل بعنوان «نظرة مستقبلية على قطاع الطاقة في سلطنة عُمان».
  - ندوة تبسيط الإجراءات الحكومية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بنزوى: تقديم عرض مرئي تعريفي برؤية عُمان 2040 ومبادرة تبسيط الخدمات الحكومية ورقمنتها.
  - الندوة الوطنية حول أخلاقيات البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار: تقديم ورقة عمل بعنوان «الرؤية الوطنية للبحث العلمي والابتكار في الاقتصاد الأخضر».
  - الملتقى السنوي للتوجيه الوظيفي والبحث العلمي الذي نظمه المجلس العُماني للاختصاصات الطبية: تقديم ورقة عمل بعنوان «الابتكار في قطاع الصحة».
  - ندوة «الهيدروجين الأخضر: الإنتاج والتخزين والنقل»: تقديم ورقة عمل بعنوان «الهيدروجين الأخضر في رؤية عُمان 2040».
  - مؤتمر عُمان للكهرباء والطاقة: تقديم عرض مرئي حول «مستقبل الطاقة المتجددة في سلطنة عُمان».

- ندوة «التعليم في سلطنة عُمان: نحو تعليم مستدام ومعزز لمهارات المستقبل»: تقديم ورقة عمل بعنوان «التعليم ورؤية عُمان 2040».

- **التعريف بالرؤية لدى مؤسسات القطاع الخاص:**

- تنظيم حلقة عمل حول الرؤية وأولوياتها ومستهدفاتها في مؤسسة الزبير.
- تقديم عرض مرئي لموظفي بنك مسقط حول أهمية التحول الرقمي.
- تنظيم زيارة إلى الوحدة لمنتسبي برنامج «روّاد العز» التابع لبنك العز الإسلامي.

- **التعريف بالرؤية في القطاع التعليمي:**

- أكاديمية السلطان قابوس الجوية: تقديم محاضرة عن الرؤية وجهود الوحدة في متابعة تنفيذها.
- الكلية العسكرية التقنية: تقديم عرض مرئي حول رؤية عُمان 2040 ومنهجيات الوحدة في تقديم الدعم ومتابعة التنفيذ.
- جامعة الشرقية: تقديم محاضرة عن رؤية عُمان 2040 ودور الوحدة في متابعة تنفيذها.
- كلية عُمان للسياحة: تقديم محاضرة تعريفية بالرؤية وأهم مستهدفاتها في القطاع السياحي.
- استضافة مجموعة من الطلبة المجيدين في دبلوم التعليم العام.

- **المشاركات الخارجية:**

- الدورة الـ 27 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيّر المناخ: استعراض جهود سلطنة عُمان لتحقيق الحياد الصفري وتوقيع مذكرات تفاهم في مجال الطاقة.
- الاجتماع السنوي للاتحاد العالمي لمجالس التنافسية وقمة الابتكار العالمية 2022: المشاركة في جلسة نقاشية بعنوان «تعزيز الثقة ورأس المال الاجتماعي لبناء القدرة التنافسية».
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مناقشة أوجه التعاون في المجالات ذات الصلة بالرؤية.
- البنك الدولي: التباحث بشأن المؤشرات الصادرة عنه.
- اكسبو دبي: تعريف زوار جناح سلطنة عُمان بالرؤية.

الخاتمة

في الوقت الذي تسير فيه رؤيتنا للأمام وتمضي قدماً في تحقيق المنجزات التي نفخر بها جميعاً في مختلف الأولويات، في بناء وتطوير برامج وطنية وتمكينية تركّز الجهود الوطنية لمختلف القطاعات وتوجّهها نحو مستهدفات محددة، تمثّل أولوية ملحة في قطاعاتها، فإن الطريق أمامنا طويل، وعلينا الاستمرار في إيجاد الحلول العملية للتحديات التي تواجهنا، وتحويلها لفرص وقصص نجاح ملهمة، معززين التعاون فيما بيننا، من واقع مسؤوليتنا الوطنية في تحقيق الرؤية، المسؤولية التي تشملنا جميعاً أبناء هذا الوطن الغالي دون استثناء، كل منا في مجاله وفي حدود إمكاناته ومسؤولياته.

وانطلاقاً من موقع مسؤولياتها في متابعة تنفيذ الرؤية، تقوم وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بنشر هذا التقرير السنوي الذي يعكس جزءًا من أدوارها وجهودها، ودعمها لجهود الحكومة الرامية لتحقيق الرؤية، التي تتشارك فيها المسؤولية مع القطاع الخاص والقطاع المحلي والأهلي حسب اختصاص وأدوار كل طرف في أداء هذا الواجب الوطني.

وإذ تؤكد الوحدة على أنها ستواصل جهودها في دعم الجهات المختلفة للقيام بأدوارها في تحقيق الرؤية، فإنها ستواصل تقديم ونشر البيانات والمؤشرات الصحيحة والدقيقة لسير العمل في البرامج الوطنية والتمكينية وفي الجهود الأخرى التي تنبثق من الرؤية، إلى جانب البيانات التي تعكس عملها كجهة معنية بالمتابعة والدعم والتمكين والتسهيل للجهات الأخرى من مختلف القطاعات.

للاطلاع على نسخة المواطن
لتقرير رؤية عُمان **2040** (2022-2023)
يمكنكم مسح رمز QR أدناه:

@2040_om